دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثره على توقيت إصدار تقرير المراجعة

(دراسة تطبيقية)

إعداد

د. جيهان عادل ناجي أميرهم

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

jihan.adel@com.psu.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٦

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

أميرهم، جيهان عادل ناجي .(٢٠٢٦). دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثره على توقيت إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٧(١)٢، ٤٦٥-٥٠٦.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثره على توقيت إصدار تقرير المراجعة

(دراسة تطبيقية)

د. جيهان عادل ناجي أميرهم

الملخص :

الهدف: قياس دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثره على توقيت إصدار تقرير المراجعة .

التصميم والمنهجية : اعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المحتوى في فحص التقارير المالية لعينة مكونة من (٥٢) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية طبقاً لـ (EGX100) خلال الفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٣) ، وقد بلغت مشاهدات العينة (٣٠٩) مشاهدة بغرض اختبار فروض البحث ، وقد تم استخدام بعض الاساليب الاحصائية المناسبة وتطبيقها من خلال برنامج (Spss) V.24 في تحليل النتائج واختبار الفروض.

النتائج والتوصيات : أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة ، كما أوصت الباحثة بأنه يجب على مراقبي الحسابات تحديد الإجراءات الصحيحة والدقيقة لمواجهة تقييم مخاطر عميل المراجعة ، كما أن الحوكمة الرشيدة داخل المنشآت تمثل درعاً واقياً في مواجهة تلك المخاطر .

الأصالة والإضافة العلمية : يُعد البحث من أوائل الدراسات العربية التي تناولت دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثره على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، بالإضافة إلى تقديم دليل تطبيقي من البيئة المصرية في ضوء اهتمامات الجهات المعنية بمتغيرات البحث.

الكلمات المفتاحية: مراقب الحسابات - مخاطر منشأة عميل المراجعة - توقيت إصدار تقرير المراجعة

مقدمة :

تمثل عملية المراجعة الخارجية ركيزة أساسية لدعم وتعزيز الثقة في المعلومات المالية المقدمة لمختلف أصحاب المصلحة (المستثمرين، الدائنين، الجهات التنظيمية، وغيرهم) ، وفي إطار تلك العملية يتحمل مراقب الحسابات مسؤولية إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية للمنشأة الخاضعة لعملية المراجعة ، ولمواجهة تعقيدات بيئة الأعمال الحديثة وتنامي المخاطر بمختلف أنواعها، تطورت مهنة المراجعة من التركيز التقليدي على المعاملات التفصيلية إلى اعتماد منهج قائم على المخاطر (Risk-Based Approach) ، حيث أصبح تحليل وفهم مخاطر منشأة العميل وخاصة مخاطر الأعمال التشغيلية، المخاطر المالية، ومخاطر الغش المحتملة، هو المحور الذي تدور حوله عملية المراجعة بأكملها.

وفي سياق متصل فإن مخاطر أعمال عميل المراجعة تتمثل في كافة المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تعيق منشأة عميل المراجعة من تحقيق أهدافها أو تنفيذ إستراتيجياتها بشكل فعال وتنشأ تلك المخاطر نتيجة لظروف وعوامل داخلية وخارجية، تشمل: الهيكل التنظيمي، أو العمليات التي تمارسها المنشأة، والإجراءات الرقابية، والبيئة ، وفي هذا الإطار فقد أشارت دراسة **(الصيرفي ،٢٠٢١)** لمخاطر أعمال عميل المراجعة بأنها احتمال تعرض المنشأة لخسائر مفاجئة وغير مخططة أو قد يحدث تذبذب في العائد المتوقع من استثمار معين، بالإضافة إلى أن هذا النوع من المخاطر له تأثير على الأحداث المستقبلية والتي يحتمل وقوعها، وتكون هذه الأحداث قادرة على التأثير على أهداف المنشأة واستراتيجياتها.

والجدير بالذكر أن الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري المحتملة في القوائم المالية يتطلب فهماً عميقاً لطبيعة عمل منشأة المراجعة ، بيئتها التشغيلية والتنظيمية، نظام الرقابة الداخلية لديها، واستراتيجياتها وإجراءاتها ، حيث يعد هذا الفهم العميق للمخاطر البوصلة التي توجه تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة، حيث يتم تخصيص الموارد والجهود والوقت للمناطق ذات المخاطر الأعلى ، ولكن هذا التركيز المتزايد على تحليل المخاطر بشكل كبير يثير تساؤلاً جوهرياً حول توقيت إصدار تقرير المراجعة ، ففي ظل الضغوط المتزايدة من السوق والجهات التنظيمية والإدارة لإنهاء المراجعة وإصدار القوائم المالية في مواعيدها المحددة، خاصة للمنشآت المدرجة بهيئة سوق المال، يواجه مراقب الحسابات معضلة حقيقية حيث أنه يقوم بالتوسع في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة لضمان جودة المراجعة وشموليتها، مقابل الالتزام بالمواعيد النهائية الصارمة لإصدار التقرير .

وبناء على ما تقدم تحاول الباحثة في هذا البحث دراسة دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثره على توقيت إصدار تقرير المراجعة .

الدراسات السابقة ذات الصلة :

شهدت أدبيات علم المراجعة نشاطاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة نتج عنه الكثير من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ، وسوف تقوم الباحثة بإستعراض بعض من هذه الدراسات التي تتعلق بمتغيرات البحث ، وسيتم تقسيم تلك الدراسات إلى قسمين يتضمن القسم الأول الدراسات المتعلقة بمخاطر منشأة عميل المراجعة ، بينما يتضمن القسم الثاني الدراسات المتعلقة بتوقيت إصدار تقرير المراجعة.

القسم الأول ـ دراسات تتعلق بمخاطر منشأة عميل المراجعة :

١ـ دراسة (شحاتة ، ٢٠٢٠)

هدفت الدراسة إلى اقتراح إطار مهني لإسناد وظيفة المراجعة الداخلية بدوريها الاستشاري والتوكيدي خاصة في مجال إدارة المخاطر، بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك للتحقق من احتمالات كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية بتلك الوحدات مقارنة بالوحدات الاقتصادية، كبيرة الحجم، وكذلك التحقق من مدى اختلاف جودة أداء دوريها الاستشاري والتوكيدي باختلاف أداء وظيفة المراجعة الداخلية الحديثة داخل تلك الوحدات، ، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الانتقادي ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها : إمكانية التأثير الإيجابي لإفصاح إدارة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم عن اسناد وظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر، على تحسين جودة تلك الوظيفة وهو ما ينعكس بالتبعية على ترشيد قرارات أصحاب المصالح .

٢- دراسة (أبو جبل ، ٢٠٢١) :

تناولت الدراسة مجموعة التحديات التي تواجه منشآت الأعمال مع تحليل طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به المراجعة الداخلية من ادارة المخاطر واضافة قيمة للمنشأة وذلك للحد من تحديات جائحة كورونا بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها : أهمية الدعم التنظيمى للمراجعة الداخلية لما له من تأثير مباشر على جودة المراجعة الداخلية، وكلما زاد الدعم التنظيمي كلما زاد الأمان النفسى للمراجعين الداخليين مما ينعكس على جودة المراجعة الداخلية ، أهمية إعادة النظر في التشريعات المنظمة لمهنة المراجعة فى مصر لتتضمن معايير جديدة لدعم حياد المراجع الداخلي ، كما أوصت الدراسة بأنه يجب على المنشآت تبني الافصاح الكافي والكامل عن تأثير تفشي فيروس كورونا على قوائمها المالية والتوسع في الإفصاحات بخلاف الواردة بالتقارير المالية.

٣- دراسة (الصيرفي ، ٢٠٢١) :

استهدفت الدراسة اختبار ما إذا كانت مخاطر أعمال عميل المراجعة وفعالية هيكل الرقابة يؤثران علي قرار مراقب الحسابات بالاعتماد علي وظيفة المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى دراسة واختبار أثر كلا من خبرة مراقب الحسابات وحجم مكتبه علي العلاقتين الرئيسيتين محل الدراسة ، ولتحقيق هذا الهدف تم اجراء دراسة تجريبية علي عينة ١٠٤ من مراقبي الحسابات المرخص لهم بمراجعة الشركات المساهمة في جمهورية مصر العربية ، وأشارت نتائج التحليل الأساسي إلي وجود تأثير معنوي لكل من مخاطر أعمال عميل المراجعة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية لديه معا، وكلا منهما علي حده علي قرار مراقب الحسابات بالاعتماد علي وظيفة المراجعة الداخلية، كما أن قيد مراقب الحسابات لدي هيئة الرقابة المالية وحجم مكتبه، كمتغيرين معدلين لهما تأثير معنوي علي العلاقات محل الدراسة ، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المصرية المعنية بالرقابة علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتوفير إرشادات كافية وضوابط تساعد في تعزيز العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي، ضرورة قيام مكاتب المحاسبة في مصر بتوعية مراقبي الحسابات علي أهمية ودور التعاون بينهم وبين المراجعين الداخليين لما له من العديد من الآثار الايجابية علي كلا الطرفين.

٤- دراسة (وهدان وآخرون ، ٢٠٢١) :

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقييم أثر مراقب الحسابات لمخاطر أعمال العميل على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. ولأغراض تحقيق هدف البحث تم (١) تحديد العلاقة بين تقييم مراقب الحسابات لمخاطر أعمال العميل والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، و(٢) فحص مدى تأثير تقييم مراقب الحسابات لمخاطر أعمال العميل على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها وجود علاقة بين تقييم مراقب الحسابات لمخاطر أعمال العميل والمتمثلة في خطوات تقييم مخاطرأعمال العميل، إجراءات تقييم مخاطر أعمال العميل، والأدوات الفنية الداعمة للمراقب الحسابات عند تقييم مخاطر أعمال العميل والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ، كما أوصت الدراسة بضرورة تفهم المنشأة وبيئتها قبل البدء في عملية المراجعة وذلك لتحديد وتقييم مخاطر أعمال عميل المراجعة ، وضرورة توافر إدارة للمخاطر بكل منشأة للحد من مخاطر أعمال العميل.

٥- دراسة (Levytska et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى تعميم الممارسات الدولية للمراجعة الداخلية للمعاملات المالية في ضوء مخاطر عميل المراجعة بهدف إثبات بدائل لاستخدامها الرشيد من قِبل هيئات الرقابة المالية في أوكرانيا ، وقد تناولت الدراسة تلخيص أهم التغيرات في معايير مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، ودراسة استخدام الكيانات الأوكرانية لنهج قائم على المخاطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ويُفترض تقييم مخاطر المراجعة باستخدام الخصائص الكمية بناءً على نموذج الضرب الرياضي ثلاثي العوامل الأكثر شيوعًا ، وقد انتهت الدراسة إلى أن تحديد مجالات تطبيق نشاط العميل والمخاطر المصاحبه له سوف يزيد من وجود خدمة المراجعة الداخلية ومن ثقة ممثلي الحكومة في هذه الشركات، ويزيد من احتمالية بناء شراكة مفيدة للطرفين.

٦- دراسة (عمر وآخرون ، ٢٠٢٣) :

سعت الدراسة إلى تقديم أليات تدعم مراقب الحسابات وتساعده على التغلب على الصعوبات التي تواجهه عند تقييمه لمخاطر أعمال العميل بهدف تخفيض تلك المخاطر لترشيد قرار منح الإئتمان ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها : أن توافر مدخل المراجعة المشتركة يوفر الوقت اللازم لتعديل إجراءات المراجعة المخططة ، ويعطي القدرة لشركات المراجعة للتفاوض مع العميل على أتعاب أعلى ، وقد يؤدي في النهاية إلى تمكن مراقبي الحسابات من تعديل إجراءات المراجعة المخططة ، بناءً على عوامل الخطر التي تم اكتشافها ، لذا فإن المدخل الذي يمكن أن يوفر لمراقبي الحسابات الوقت اللازم والتكلفة التي تغطي الجهد المبذول هو مدخل المراجعة المشتركة ، كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق المراجعة المشتركة نظراً لأن تطبيقها يعد إشارة لدقة وجودة البيانات والمعلومات المحاسبية لدى الشركات المقترضة .

٧- دراسة (Alazzabi et al., 2023)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير دعم الإدارة العليا (TMS) وإدارة المخاطر (RM) على أنشطة المراجعة الداخلية (IAA) والحد من الاحتيال (FM) في القطاع المصرفي الليبي ، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقات إيجابية ودالة بين دعم الإدارة العليا وإدارة المخاطر لدى الموظفين، وبين دعم الإدارة العليا وإدارة المخاطر لدى الموظفين ، كما أظهرت الدراسة وجود تأثير وسيط هام على العلاقة بين دعم الإدارة العليا وإدارة المخاطر.

القسم الثاني - دراسات تتعلق بتوقيت إصدار تقرير المراجعة :

١- دراسة (السيد ، ٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخر تقرير المراجع ، وقد تناولت الدراسة مدى تأثير التوقيت المناسب لتقرير مراقب الحسابات على جودة التقارير المالية ، حيث يتأثر توقيت التقارير المالية بفترة المراجعة ، حيث لا يمكن الإفصاح عن التقارير المالية السنوية إلا بعد أن يُقدم المراجع رأيًا فنيًا محايدًا حول عدالة ونزاهة البيانات المالية ، وبالتالي يتعرض المراجعون لضغوط كبيرة لتقليل الفترة الزمنية اللازمة لإجراء المراجعة ، وقد انتهت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين طول فترة تأخر تقرير المراجعة والقيمة الإعلامية للبيانات المالية محل المراجعة ، كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز أدوات جودة المراجعة الداخلية كمؤشر للتوقيت المناسب لتقرير المراجعة .

٢- دراسة (مطاوع ، ٢٠١٩)

تناولت الدراسة أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات ، كما هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الخصائص المرتبطة بتشكيل وأداء لجان المراجعة الداخلية على فترة تأخر تقرير تناولتها الدراسات السابقة العربية والاجنبية ، ودراسة تأثير الخصائص المرتبطة بتشكيل وأداء مجالس إدارات الشركات على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات في البيئة المصرية ،وقد توصت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين جهد مجلس الإدارة ممثل في عدد الإجتماعات السنوية وفترة تأخر تقرير مراقب الحسابات ، وعدم تأثير العديد من الخصائص المرتبطة بلجان المراجعة الداخلية على فترة تأخر إصدار القوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية بوضع لوائح وأضحة ومحدده لسلطات ومسئوليات لجان المراجعة الداخلية ، وضرورة تقييم أداء مجلس الإدارة في ضوء قواعد الحوكمة، وتقييم أداء لجان المراجعة الداخلية في ضوء قواعد الحوكمة واللوائح المنظمة لعملها.

٣- دراسة (Habib & Hang., 2019)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تأخر تقرير المراجعة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل ، وقد استخدمت هذه الدراسة بيانات مالية سنوية ومعلومات مراجعة للشركات الصينية المدرجة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣، والتي تم استردادها من قاعدة بيانات سوق الأسهم الصينية ، وقد أثبتت نتائج الدراسة أن تأخر تقرير المراجعة يزيد من خطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل ، علاوة على ذلك وجدت الدراسة أن هذه النتيجة السلبية أكثر وضوحًا في الشركات ذات بيئة الرقابة الداخلية الضعيفة ، وقد اوصت الدراسة بضرورة الوقوف على مجموعة العوامل المؤثرة على تأخر تقرير المراجعة ومحاولة تفاديها نظراً لتأثيرها البالغ على أسعار الأسهم في السوق الصينية .

٤- دراسة (السواح، ٢٠٢٠)

إستهدفت الدراسة تحليل وإختبار أثر كل من فترة إرتباط مراجع الحسابات بعميله وفاعلية لجنة المراجعة والتفاعل فيما بينهما علي تأخر تقرير مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة ، و تم إجراء دراسة تطبيقية لإختبار فروض البحث - من خلال تقدير نماذج إنحدار متعدد وذلك على عينة من ٧٤ شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين فترة إرتباط المراجع بعميله وتأخر تقرير المراجعة، وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين فاعلية لجنة المرجعة للعميل و تأخر التقرير، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل محددات لجنة المراجعة للعميل ودعم آلية العمل لهذه اللجنة بما يضمن إصدار تقرير المراجعة في الوقت المناسب .

٥- دراسة (الوكيل ، ٢٠٢٠)

إستهدفت الدراسة بيان أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية في مصر ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في وجهات النظر ما بين مؤيد ومعارض حول الآثار الإيجابية والآثار السلبية المتعلقة بتطبيق المراجعة المشتركة، وفى سبيل التحقق من ذلك تم اخضاع النتيجة السابقة للدراسة الميدانية لاستقراء الواقع العملي والتعرف على آراء عينة من مراقبى الحسابات وأعضاء لجان المراجعة والمستثمرين، وذلك فيما يتعلق بالآثار

الإيجابية والآثار السلبية المتعلقة بتطبيق المراجعة المشتركة، والآليات المناسبة لتطبيقها في بيئة الأعمال المصرية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تطبيق المراجعة المشتركة وتأخر إصدار تقرير المراجعة، بمعنى أن تطبيق المراجعة المشتركة من خلال مكتبي مراجعة أحدهما على الأقل من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار يؤدى إلى تخفيض فترة تأخر إصدار تقرير المراجعة.

٦- دراسة (Juwita et al., 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية على تأخر صدور تقرير المراجعة، ودراسة العلاقة بينهما، مع مراعاة حجم شركة محاسبة عامة. استخدمت الدراسة ٢٢٠ عينة من شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا ، وكانت الطريقة التحليلية المستخدمة هي طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS) ، وقد أظهرت النتائج أن لجنة المراجعة تؤثر على تأخر صدور تقرير المراجعة، بينما لا يوجد أي تأثير للمراجعة الداخلية ، وقد نجح حجم شركة محاسبة عامة في تعديل العلاقة بين لجنة المراجعة وتأخر صدور تقرير المراجعة، ولكنه فشل في تعديل العلاقة بين المراجعة الداخلية وتأخر صدور تقرير المراجعة .

٧- دراسة (Choi & Park, 2021)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين استراتيجية أعمال الشركة وتأخر تقارير المراجعة ، وقد استخدمت هذه الدراسة ٥٠٧٢ ملاحظة سنوية للشركة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩ لجميع الشركات المدرجة في سوق مؤشر أسعار الأسهم الكوري المركب (KOSPI) وسوق كوريا للأوراق المالية الآلي (KOSDAQ) ، وقد انتهت الدراسة إلى أن استراتيجية العمل مرتبطة بشكل إيجابي بتأخر تقارير المراجعة على وجه الخصوص، كما أن الشركات التي تعمل بشكل غير رسمي بعيداً عن أعين الرقابة يزداد من عدم اليقين في أدائها بالإضافة إلى مخاطر المراجعة .

٨- دراسة (صالح وآخرون ، ٢٠٢٢)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات في الشركات العامة المساهمة المدرجة بسوق المال السعودي خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى العام ٢٠١٩، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٣٦ شركة بإجمالي ٢٦٦ مشاهدة ، وتعتبر أول دراسة في السعودية تقيس خصائص لجنة المراجعة من خلال تسع متغيرات هما: حجم لجنة المراجعة، واستقلال لجنة المراجعة، واجتماعات لجنة المراجعة، وملكية لجنة المراجعة، ولجنة المراجعة الجديدة، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة في لجان المراجعة، وعمر أعضاء لجنة المراجعة، وانشغال أعضاء لجنة المراجعة ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية وفترة تأخر إصدار تقرير مراجع الحسابات ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية لكلٍ من: اجتماعات لجنة المراجعة، وملكية لجنة المراجعة، ولجنة المراجعة الجديدة، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة في لجان المراجعة وفترة تأخر إصدار تقرير مراجع الحسابات.

٩- دراسة (Gonatara et al., 2022)

تناولت هذا الدراسة طبيعة العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية (ICQ) وتأخر تقرير المراجعة (ARL)، واختبار ما إذا كان أعضاء مجلس الإدارة من العائلة الواحدة يؤثرون على هذه العلاقة ، وقد انتهت الدراسة إلى أن جودة الرقابة الداخلية (ICQ) ترتبط سلبًا بتأخر تقرير المراجعة (ARL)، مما يشير إلى أن تأخر تقرير المراجعة (ICQ) يُمثل مُحددًا رئيسيًا لتأخر المراجعة عند اختبار التأثير المُخفف لأعضاء مجلس الإدارة من العائلة على هذه العلاقة .

التعليق على الدراسات السابقة وإشتقاق الفجوة البحثية :

يتضح من استعراض الدراسات السابقة ما يلي: -

١- نظراً لأن خاصية التوقيت المناسب لإتاحة المعلومات تعد فى عصرنا الراهن من أهم معايير الحكم على جودة المعلومات المحاسبية، فقد إنطلقت العديد من الدراسات خاصة فى الدول المتقدمة للبحث عن العوامل المؤثرة على الفترة المستغرقة فى عملية المراجعة وأثرها على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، وما يستتبعه من إصدار التقارير المالية السنوية وذلك على اعتبار أن فترة التأخر فى إصدار التقارير المالية ترجع فى المقام الأول إلى التأخر فى إنتهاء مراقب الحسابات من أعمال المراجعة، وقد سعت تلك الدراسات إلى تحديد العوامل التى تؤثر بصورة سلبية وتلك التى تؤثر بصورة إيجابية على توقيت إصدار التقارير المالية ، وقد اتضح للباحثة من خلال الإطلاع على أدبيات الدراسة أن قيام مراقب الحسابات بتحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة يعد من العوامل الجوهرية المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، لذلك إستهدف البحث دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثره على توقيت إصدار تقرير المراجعة .

٢- وجدت الباحثة ندرة في الدراسات السابقة التي بحثت دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثره على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، الأمر الذي دفع الباحثة إلى السعي نحو دراسة العلاقة بين متغيرات الظاهرة البحثية محل الدراسة .

مشكلة البحث :

على الرغم من الاعتراف الواسع بأهمية تحليل المخاطر القائم على فهم منشأة عميل المراجعة كحجر زاوية للمراجعة الفعالة وفقاً للمعايير الدولية **(ISA 315)** ، إلا أن التطبيق العملي لهذا الإعتراف يواجه تحديات جسيمة تنعكس بشكل مباشر وملموس على توقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات ، وذلك نظراً لتعقد بيئات الأعمال وتشعب المخاطر حيث تزداد أعمال المنشآت تعقيداً يوماً بعد يوم (عمليات متعددة الجنسيات، منتجات وخدمات مبتكرة، سلاسل إمداد معقدة، اعتماد متزايد على التكنولوجيا) ، كما تتنوع وتتشابك المخاطرحيث تضم : مخاطر سوقية، ائتمانية، تشغيلية، سيبرانية، قانونية وتنظيمية، سمعة، ومخاطر الغش المتنامية بأساليب متطورة .

ويترتب على ما سبق ضرورة قيام مراقب الحسابات بفهم هذا التعقيد وتشخيص المخاطر المؤثرة على القوائم المالية ، مما يستدعي وقتاً وجهداً كبيراً من فريق المراجعة، خاصة في المراحل الأولية للتخطيط ، والجدير بالذكر أن توقيت إصدار تقرير المراجعة يمثل التوقيت المناسب لإصدار هذا التقرير ، نظراً لكونه يُعد أحد المتطلبات الرئيسية لكافة المستخدمين واصحاب المصالح بهدف ترشيد قراراتهم ، وتمثل فترة إصدار تقرير المراجعة Audit Report Late (ARL) تلك الفترة التي يمكن تقديرها ما بين إنتهاء مراقب الحسابات لأعمال المراجعة حتى إصدار تقريره ، كما تناولته دراسة **(Boshoff & Wesson, 2019)** بأنها الفاصل الزمني أو عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للمنشأة وحتى تاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة .

وفي هذا السياق فقد أكدت دراسة كل **(Juwita et al., 2020 ؛ الوكيل ، ٢٠٢٠)** على أن تأخر إصدار القوائم المالية يمكن أن يؤدي إلى فجوة معلومات كبيرة والتي بدورها تتسبب في تعرض المنشآت للعقوبات والدعاوي القضائية ، وقد أدى وجود فجوة زمنية بين تاريخ إنتهاء السنة المالية للمنشآت وتاريخ الإفصاح عن تقاريرها المالية إلى زيادة الإهتمام بتوقيت إصدار تقرير المراجعة وتحديد العوامل المؤثرة على تأخر إصدار ذلك التقرير.

ويمكن إستعراض جوهر المشكلة البحثية في تعاظم دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة العميل كمتطلب أساسي لمراجعة عالية الجودة، لكن التطبيق الفعال لهذا الدور في ظل بيئات أعمال متزايدة التعقيد وضغوط التوقيت الهائلة يخلق توتراً كبيراً يؤدي هذا التوتر غالباً إلى تأخر في إصدار تقرير المراجعة، مما يترتب عليه عواقب سلبية متعددة الأطراف (العميل، المراجع، السوق) .

من هنا تظهر المشكلة البحثية في كيفية تحقيق التوازن الأمثل بين قيام مراقب الحسابات بتحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة بشكل شامل وفي نفس الوقت الالتزام بالمواعيد النهائية لإصدار تقرير المراجعة ، **وبناء على ذلك تظهر الفرضية الرئيسية للبحث والتي تتمثل في :**

الفرض الرئيسي للبحث :"لا يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة"

وبناء على ما سبق تحاول الباحثة في هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية :

١- ما هي طبيعة مخاطر نشاط عميل المراجعة وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها ؟
٢- ما المقصود بتوقيت إصدار تقرير المراجعة ؟ وما هي أهم محدداته وأبعاده؟
٣- ما هي العلاقة التأثيرية بين دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة ؟

أهمية البحث :

تتمثل الأهمية العلمية للبحث فى محاولة تضييق الفجوة البحثية في هذا المجال، حيث أن الكتابات العربية التي اهتمت بدراسة دور مراقبي الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثره على توقيت إصدار تقرير المراجعة تتسم بالندرة ، في حين أن هذا المجال قد حظى بإهتمام بالغ في الدول الأجنبية لقناعة تلك المجتمعات بأهمية مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثرها الكبير على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، بما يدعم جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية .

بينما تتمثل الأهمية العملية في كون هذا البحث يعد من البحوث التطبيقية والذي يمثل امتدادا واستكمالاً للبحوث المرتبطة بدور مراقبي الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثره على توقيت إصدار تقرير المراجعة وخاصة في ظل ندرة تلك العلاقة البحثية في الأدبيات العربية ، كما يمثل البحث عنصر مساهمة في دعم جهود مكاتب المحاسبة والمراجعة نحو الملائمة بين تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وضبط التوقيت الأمثل لإصدار تقرير المراجعة ، نظراً لأهمية تلك الملائمة في ترشيد قرارات أصحاب المصالح .

أهداف البحث :

١- بيان طبيعة مخاطر نشاط عميل المراجعة وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها .
٢- تعريف توقيت إصدار تقرير المراجعة . مع ذكر أهم محدداته وأبعاده .
٣- توضيح العلاقة التأثيرية بين دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة .

حدود البحث

سوف يتم بناء البحث سواء من الجانب النظري أو التطبيقي في ضوء الحدود التالية:

١- تقتصر الدراسة التطبيقية على ثلاثة أنواع من المخاطر وهي : المخاطر التشغيلية ، المخاطر المالية ، ومخاطر الغش والإحتيال دون التعرض لأنواع أخرى من المخاطر نظراً لكون المخاطر السابقة تمثل مجموعة عناصر جوهرية في تحديد توقيت إصدار تقرير المراجعة من عدمه .

٢- تقتصر الدراسة التطبيقية للبحث على الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية ماعدا البنوك وشركات التأمين وكذلك الشركات التي لا يتوافر عنها البيانات الكافية لأغراض البحث.

٣- تقتصر الدراسة التطبيقية على بيانات الشركات المدرج بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٩ - ٢٠٢٣ دون غيرها من الفترات.

منهج البحث :

تتطلب طبيعة الدراسة إستخدام مناهج متعددة للوفاء بأغراضها، وسوف تعتمد الباحثة على **المنهج الإستنباطي** من خلال المسح المرجعي للدراسات والبحوث المتعلقة بمتغيرات البحث بغية بناء الإطار النظري للبحث وإشتقاق الفروض العامة ، كما تم إستخدام **المنهج الاستقرائي** عند القيام بالدراسة التطبيقية لإختبار فروض البحث ودراسة مدى إمكانية تعميم نتائج تلك الدراسة على الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية.

تنظيم البحث :

المحور الأول - طبيعة مخاطر نشاط عميل المراجعة وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها .

المحور الثاني - توقيت إصدار تقرير المراجعة (التعريف – المحددات – الأبعاد) .

المحور الثالث – أثر دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة وإشتقاق فروض البحث .

المحور الرابع – الدراسة التطبيقية .

النتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية للبحث .

قائمة المراجع .

المحور الأول ـ طبيعة مخاطر نشاط عميل المراجعة وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها.

تُمثل مخاطر عميل المراجعة التهديدات الجوهرية التي قد تُضعف قدرة مراقب الحسابات على إبداء رأي سليم عن القوائم المالية وفهم طبيعتها وتصنيفاتها خاصة المخاطر (التشغيلية، المالية، والغش والاحتيال) وتعد العوامل المُحركة لها ركيزةً أساسية لتخطيط عملية مراجعة تتميز بالفعالية والعمل على حماية مصداقية المهنة ، والجدير بالذكر أن هذه المخاطر ليست أحداث في جُزر منعزلة بل هي أحداث متشابكة تتطلب تحليلاً شاملاً لبيئة العميل وإدارته.

وفي ذات السياق فقد اكدت دراسة **(Botha & Badenhorst, 2019)** على أن مخاطر عميل المراجعة **(Client Audit Risk)** تمثل حجر الزاوية في عملية المراجعة الحديثة ، نظراً لأنها تعد الركيزة الأساسية التب تُبنى عليها خطة المراجعة وتحديد نطاقها وإجراءاتها وفهم طبيعة هذه المخاطر وتصنيفاتها والعوامل التي تشكلها ، كما أن هذه المخاطر ليست مجرد متطلب مهني بل هي ضرورة استراتيجية لضمان جودة المراجعة وفعاليتها وكفاءتها، ولحماية سمعة مهنة المراجعة.

١/١ طبيعة مخاطر عميل المراجعة

الجدير بالذكر وطبقاً لما أكدت عليه دراسة **(الصيرفي ، ٢٠٢١)** فإن مفهوم مخاطر عميل المراجعة يتمثل في الخطر الكامن في قيام مراقب الحسابات بإبداء رأي غير مناسب (غير صحيح) عن دقة القوائم المالية لعميل معين ، وذلك عندما تحتوي تلك القوائم المالية في جوهرها على أخطاء جوهرية (سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ) ولم يتم اكتشافها من قبل مراقب الحسابات خلال عملية المراجعة.

هذا وقد أكدت دراسة **(Levytska et al., 2022)** على أن مخاطر عميل المراجعة طبقا لطبيعتها الجوهرية تمكن في الآتي :

١/١/١ **احتمالية (Probabilistic):** لا يمكن القطع بوجودها أو عدمها بشكل مطلق، بل تُقدر احتمالية حدوثها.

١/١/٢ **ديناميكية (Dynamic):** تتغير باستمرار مع تطور ظروف العميل والبيئة المحيطة ونتائج إجراءات المراجعة.

١/١/٣ **محددة لكل عميل (Client-Specific):** تختلف بشكل جذري من عميل لآخر بناءً على خصائصه الفريدة.

١/١/٤ **متعددة الأبعاد (Multi-dimensional):** تنشأ من مصادر متعددة ومتشابكة (مالية، تشغيلية، إدارية، صناعية، تنظيمية).

١/١/٥ **مؤثرة على التخطيط (Planning-Driven):** تقييمها هو المدخل الرئيسي لتخطيط المراجعة وتحديد نطاقها وطبيعتها وتوقيتها.

١/١/٦ **مترابطة (Interrelated):** تؤثر أنواع المخاطر المختلفة على بعضها البعض (مثل: ارتفاع المخاطر الملازمة قد يزيد خطر عدم الكشف عن الغش).

١/٢ أنواع مخاطر عميل المراجعة :

في ضوء ما أشارت إليه دراسة **(ISA 315)** يمكن تصنيف المخاطر الرئيسية وفقًا لنموذج المخاطر المعياري المستخدم في معايير المراجعة إلى الآتي :

١/٢/١ المخاطر التشغيلية (Operational Risks)

وهي المخاطر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية، الأنظمة، الأفراد، أو الأحداث الخارجية التي تعطل قدرة العميل على تحقيق أهدافه ، ومن أمثلة تلك المخاطر التشغيلية : أعطال أنظمة تكنولوجيا المعلومات ، أخطاء بشرية في معالجة المعاملات ، عمليات احتيال صغيرة متكررة من موظفين ، تعطل سلاسل التوريد ، بالإضافة إلى الكوارث البيئية أو الأحداث السياسية ، ويعمل هذا النوع من المخاطر إلى وجود أخطاء في القوائم المالية من خلال : تعطيل إنتاج البيانات المالية وانهيار النظام المحاسبي ، خسائر مادية تعمل على إنخفاض حاد في قيمة الأصول ، عدم الالتزام باللوائح مما ينتج عنه غرامات مالية كبيرة ، تدهور سمعة المنشأة ، هذا بالإضافة إلى فقدان المنشاة إلى الكثير من الإيرادات .

١/٢/٢ المخاطر المالية (Financial Risks)

وهي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة عميل المراجعة على إدارة تدفقاته النقدية، الوفاء بالتزاماته، أو الحفاظ على استقراره المالي ، ومن أمثلة تلك المخاطر المالية : مخاطر السيولة (عدم القدرة على سداد الديون) ، مخاطر الائتمان (تعثر العملاء في السداد) ، مخاطر السوق (تقلبات أسعار العملات، الفائدة، السلع) ، مخاطر التمويل (الإعتماد المفرط على دين قصير الأجل) ، هذا بالإضافة إلى مخاطر رأس المال (عدم كفاية رأس المال لدعم العمليات) ، ويعمل هذا النوع من المخاطر على التأثير على عملية المراجعة ذاتها ممثلة في تشوه التقديرات المحاسبية وتهديد افتراض الاستمرارية ، صعوبة تقييم الموجودات ممثلة في مخزون غير قابل للبيع، وديون مشكوك فيها ، الحاجة إلى تعديلات جوهرية ممثلة في الإستغناء عن بعض الأصول وزيادات في المخصصات ، هذا بالإضافة إلى ضغوط للإدارة للعمل على التزوير في القوائم لإخفاء جوانب الضعف في الممارسات الإدارية .

١/٢/٣ مخاطر الغش والاحتيال (Fraud and Deception Risks)

وهي المخاطر المتعمدة والناتجة عن تحريف متعمد للقوائم المالية **(تزوير)** أو اختلاس الأصول **(اختلاس)** ، ومن أمثلة تلك المخاطر: **تزوير في القوائم المالية** (التلاعب بالدخل عن طريق تسجيل إيرادات وهمية، تأجيل مصروفات ، التلاعب بالأصول وخاصة المخزون وتضخيم قيمتها ، هذا بالإضافة إلى الإفصاح المضلل عن الالتزامات أو الأحداث الجوهرية سواء بالزيادة أو بالنقص) ، **واختلاس الأصول** (سرقة النقد أو المخزون أو الأصول الثابتة ، المدفوعات لموظفين وهميين أو موردين وهميين ، هذا بالإضافة إلى تحويل أموال العملاء لحسابات شخصية) ، ويعد هذا النوع من المخاطر الأكثر خطورة لصعوبة إكتشافها بسبب التمويه المتعمد ، ويتطلب ذلك إجراءات مراجعة أكثر دقة وأكثر تخصيص لهذا الشأن .

وترى الباحثة أنه يجب على مراقبي الحسابات تحديد الإجراءات الصحيحة والدقيقة لمواجهة تقييم تلك المخاطر ، كما أن الحوكمة الرشيدة داخل المنشآت تمثل درعاً واقياً في مواجهة تلك المخاطر ، حيث يأتي دور مجلس الإدارة ولجنة المراجعة الفعال في مراقبة تلك المخاطر وضمان النزاهة ، كما تؤكد الباحثة على أنه في الآونة الأخيرة أصبح للتكنولوجيا دوراً هاماً وفعالاً في هذا الشأن ، حيث أن تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي أصبحت أدوات واعدة لاكتشاف الأنماط غير الطبيعية في البيانات والتوصل بشكل كبير إلى مواطن المخاطر لدى منشآت عميل المراجعة .

١/٣ العوامل المؤثرة على مخاطر عميل المراجعة :

تعددت العوامل التي يمكن أن تؤثر على مخاطر عميل المراجعة والتي تمثل مجموعة متشابكة ومعقدة تشكل مستوى تلك المخاطر، والتي يمكن عرضها طبقاً لما جاء بدراسة كل من **(Le et al., 2022 ;وهدان وآخرون ، ٢٠٢١)** على النحو التالي:

١/٣/١ عوامل خاصة بطبيعة العميل وبيئته : وهذه العوامل يمكن أن تتمثل في :

١/٣/١/١ نموذج الأعمال وبيئة الصناعة: والذي يضم : البيئة التنافسية، حجم التقنيات المستخدمة ، الدورة الاقتصادية، اللوائح التنظيمية داخل منشأة المراجعة ، التعرض للكوارث الطبيعية.

١/٣/١/٢ الاستقرار المالي: والذي يضم : مؤشرات الربحية، السيولة، هيكل التمويل، الالتزامات.

١/٣/١/٣ الحوكمة والإدارة: والتي تتمثل في :

- نزاهة وقيم الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
- كفاءة وفعالية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة (إن وجدت) وإشرافهما.
- فلسفة الإدارة وأسلوبها في إدارة المخاطر (عدوانية أم محافظة).
- معدل دوران الإدارة الرئيسية.

١/٣/١/٤ طبيعة الهيكل التنظيمي ودرجة التعقيد: والذي يتمثل في : عدد الفروع، العمليات الدولية، الاندماج والاستحواذ الحديثة.

١/٣/١/٥ أهداف واستراتيجيات العميل: والتي تشتمل على : كيفية تحمل الضغوط لتحقيق نتائج معينة، الدخول في أسواق أو منتجات جديدة عالية المخاطر.

١/٣/١/٦ نظام الرقابة الداخلية: حيث يمثل نظام الرقابة الداخلية قوة تصميمه وتشغيليه تؤثر بشكل مباشر على خطر الرقابة .

١/٣/١/٧ الأحداث غير العادية: والتي تتمثل في الدعاوى القضائية المرفوعة ضد منشأة عميل المراجعة ، فقدان عميل رئيسي، وتغيير التشريعات الجوهرية.

١/٣/٢ عوامل خاصة بالمعاملات والحسابات : والتي تضم :

١/٣/٢/١ حجم وحسابية الرصيد أو المعاملة.

١/٣/٢/٢ تعقيد المعاملة الأساسية.

١/٣/٢/٣ درجة الذاتية في التقديرات المحاسبية (مخصصات، تقييم أصول).

١/٣/٢/٤ حساسية الحساب للتلاعب أو الخطأ (النقدية، المخزون، المبيعات، المصروفات).

١/٣/٢/٥ حجم التعديلات في الفترات السابقة المتعلقة بالحساب.

١/٣/٣ عوامل خاصة بالغش : والتي تتمثل في :

١/٣/٣/١ الحوافز/الضغوط : حيث تضم : الضغوط المالية للإدارة أو الموظفين، أهداف أداء غير واقعية، تعويضات مرتبطة بشكل كبير بالأرباح، حاجة ملحة للحصول على تمويل.

١/٣/٣/٢ التبريرات/المواقف : والتي تتمثل في : تجاهل القيم الأخلاقية، تاريخ من انتهاكات القانون، التبرير المفرط لسلوكيات مشكوك فيها، علاقات متوترة مع المراجع السابق أو الحالي.

١/٣/٤ عوامل خاصة بعملية المراجعة الخارجية : والتي تشتمل على :

١/٣/٤/١ الخبرة السابقة مع العميل: نتائج المراجعات السابقة، تاريخ الأخطاء أو الغش.

١/٣/٤/٢ جودة المعلومات المقدمة من الإدارة: شفافية الإدارة، تعاونها، توفر المستندات.

١/٣/٤/٣ تغير مكتب المراجعة: أسباب التغيير وظروفه.

وترى الباحثة أن الفهم العميق لطبيعة مخاطر عميل المراجعة وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها يُضفي المزيد من الفاعلية والكفاءة على عملية مراجعة الخارجية ، بالإضافة إلى تعزيز موثوقية المعلومات المالية وحماية مصالح المستثمرين وأصحاب المصلحة ودعم سلامة الأسواق المالية .

وفي إطار ما تقدم سوف تقوم الباحثة في المحور التالي من البحث بتناول الإطار المفاهيمي لتوقيت إصدار تقرير المراجعة ومحدداته وأبعاده

المحور الثاني ـ توقيت إصدار تقرير المراجعة (التعريف – المحددات – الأبعاد) .

يُمثل توقيت إصدار تقرير المراجعة عاملًا حاسمًا في جودة المعلومات المالية وثقة السوق ، فهو ليس مجرد تاريخ إجرائي، بل يعكس التوازن بين دقة اكتمال المراجعة وكفايتها وتوفير المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات ، ويعد التأخر أو التسرع في توقيت إصدار تقرير المراجعة من المؤشرات التي تعبر عن ضعف مصداقية التقرير وتعرض مصالح المستثمرين للخطر، مما يجعله محط تنظيم صارم من الهيئات المهنية والرقابية.

١/٢ تعريف توقيت إصدار تقرير المراجعة :

وفي هذا السياق فقد أشارت دراسة كل من **(Juwita et al., 2020 ؛ الوكيل ، ٢٠٢٠)** إلى أن توقيت صدور تقرير مراقب الحسابات يُعني التوقيت المناسب لإصدار تقرير المراجعة ، كما أنه يُعد من المتطلبات الرئيسية لكافة المستخدمين واصحاب المصالح بهدف ترشيد قراراتهم ، وتمثل فترة إصدار تقرير المراجعة Audit Report Late تلك الفترة التي يمكن تقديرها ما بين إنتهاء مراقب الحسابات لأعمال المراجعة حتى إصدار تقريره ، كما أشارت دراسة **(Boshoff & Wesson, 2019)** إلى مفهوم توقيت إصدار تقرير المراجعة بأنه الفاصل الزمني أو عدد الأيام بين تاريخ إقفال الدفاتر (تاريخ نهاية الفترة المالية) من والتاريخ الذي يوقع فيه مراقب الحسابات على التقرير النهائي.

وفي هذا الإطار فقد تناولت دراسة **(Pizzini et al., 2015)** توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء فترتين: تتمثل **الفترة الأولى :** في الفترة ما بين تاريخ إنتهاء السنة المالية للمنشأة وحتى تاريخ إعتماد مراقب الحسابات للقوائم المالية وإصدار تقرير المراجعة وغالباً ما يعكس هذا الفرق الوقت المطلوب لإنجاز مهام المراجعة ويكون المسئول عنها والمتحكم فيها هو مراقب الحسابات وبالتالي تقع مسئولية التأخر على عاتق مراقب الحسابات لأنها تتعلق بالفترة التي يقضيها مراقب الحسابات في عملية المراجعة ولذلك يطلق عليها إصطلاحاً بفترة تأخر المراجعة ، بينما تتمثل **الفترة الثانية** : في الفترة ما بين تاريخ إعتماد مراقب الحسابات للقوائم المالية وحتى تاريخ نشر وإتاحة تلك القوائم لمستخدميها وهذه الفترة تتحكم فيها إدارة المنشأة ويطلق عليها إصطلاحاً بالفترة البينية **(الصيرفي ، ٢٠١٧ ، مطاوع ، ٢٠١٩).**

والجدير بالذكر أن دراسة **(الوكيل ، ٢٠٢٠)** قد أشارت إلى أن أهمية توقيت إصدار تقرير المراجعة دفع الكثير من الجهات التنظيمية المسئولة عن تحليل أسواق رأس المال على المستوى الدولي نحو إصدار مجموعة من القواعد والتشريعات الخاصة التي تتضمن تحديد الوقت المتعلق بإصدار التقارير المالية المعتمدة من قبل مراقبي الحسابات ، حيث قامت الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية بإصدار قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية من خلال المادة رقم (٤٦) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته والتي تطلبت ضرورة قيام المنشآت المقيدة أوراقها المالية بالبورصة موافاة الهيئة والبورصة بنسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس إدارة المنشأة مرفقا بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراق بالحسابات على أن يتم إعداد القوائم المالية السنوية وإعتمادها من الجمعية العامة للمنشأة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية **(الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠١٩)** .

وترى الباحثة أن تأخر إصدار القوائم المالية يمكن أن يؤدي إلى فجوة معلومات كبيرة والتي بدورها تتسبب في تعرض المنشآت للعقوبات والدعاوي القضائية ، وقد أدى وجود فجوة زمنية بين تاريخ إنتهاء السنة المالية للمنشآت وتاريخ الإفصاح عن تقاريرها المالية إلى زيادة الإهتمام بتوقيت إصدار تقرير المراجعة ومحدداته وأبعاده .

٢/٢ محددات توقيت إصدار تقرير المراجعة :

أظهرت الدراسات ذات الصلة (**Gontara et al., 2022; Rahaman & Bhuiyan, 2024)** وجود مجموعة من المحددات التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، ويمكن للباحثة إستعراض تلك المحددات على النحو التالي :

٢/٢/١ طبيعة العميل وبيئة أعماله: والتي يمكن أن يندرج داخلها : **الحجم والتعقيد:** حيث أن الشركات الكبرى متعددة الأنشطة والجغرافيا تتطلب وقتًا أطول للمراجعة مقارنة بالشركات الصغيرة البسيطة ، **القطاع الصناعي:** حيث أن قطاعات كالبنوك والتأمين والاستثمار (ذات المعاملات المعقدة والتنظيم المشدد) تزيد وقت المراجعة، **التغيرات الهيكلية:** حيث أن عمليات الاندماج والاستحواذ أو إعادة الهيكلة الكبرى خلال الفترة تزيد التعقيد ، **جودة السجلات:** حيث أن ضعف التوثيق أو عدم انتظام القيود المحاسبية لدى العميل يُطيل مدة جمع الأدلة.

٢/٢/٢ جودة أنظمة العميل الداخلية: والتي تتمثل في : **فعالية الرقابة الداخلية:** حيث أن وجود نظام رقابي قوي سوف يدعم بشكل كبير الحد من خطر الرقابة ويسمح بالاعتماد عليه، مما قد يختصر وقت الاختبارات الجوهرية ، **كفاءة النظام المحاسبي:** حيث أن أنظمة معلومات مالية متطورة وسليمة توفر بيانات موثوقة بسرعة ، **سرعة الاستجابة:** حيث أن تعاون إدارة العميل وفريق المحاسبة في توفير المستندات والإيضاحات المطلوبة بفاعلية.

٢/٢/٣ مخاطر المراجعة المتعلقة بالعميل: والتي تتمثل في : **ارتفاع المخاطر الملازمة:** والتي تضم معاملات معقدة، تقديرات محاسبية ذاتية عالية (مثل تقييم الأصول غير الملموسة)، أو صناعة متقلبة تتطلب إجراءات مراجعة موسعة ، **ضعف نظام الرقابة:** حيث أن ارتفاع خطر الرقابة يستلزم اختبارات تفصيلية أكثر ، **مؤشرات غش محتملة:** حيث أن وجود "إشارات تحذيرية" يستدعي تحقيقات أعمق وأكثر تعقيدًا ، **شكوك حول الاستمرارية:** حيث أن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار يتطلب تحليلًا مكثفًا للأدلة المستقبلية.

٢/٢/٤ سمات وخصائص مكتب المراجعة: والتي تتمثل في : **حجم وكفاءة فريق المراجعة:** حيث أن توفر فريق كافٍ ذي خبرة مناسبة ومهارات متخصصة (كالضريبية أو التقييم) ، **التخطيط الفعال:** حيث أن بدء عمليات المراجعة في وقت مناسب (مراجعة مستمرة) وتنسيق المهام بكفاءة ، **العبء الموسمي:** حيث أن ضغط العمل المرتفع على مكاتب المراجعة بعد نهايات الفترات المالية الرئيسية (مثل ديسمبر) ، **مراجعة الجودة الداخلية:** حيث أن الوقت اللازم لمراجعة عمل فريق المراجعة من قبل مدير أكثر خبرة أو شريك المكتب.

٢/٢/٥ العوامل الخارجية والتنظيمية: والتي تتمثل في : **المواعيد النهائية القانونية:** حيث أن المواعيد المحددة من هيئات سوق المال أو الجهات الرقابية لإيداع القوائم المالية المُدققة ، **متطلبات الجهات التمويلية:** حيث أن بنود في اتفاقيات القروض تربط توقيت الإصدار بشروط الائتمان ، **التطورات غير المتوقعة:** حيث أن ظهور أحداث لاحقة جوهرية بعد تاريخ الميزانية تتطلب تحقيقًا وتقييمًا دقيقًا قبل التوقيع.

وترى الباحثة أن إستقلالية مراقب الحسابات ومدى قدرته على إنجاز مهامه وعدم إنشغاله بأعباء أخرى يمكن أن يؤثر على هذا التوقيت ، كما تؤكد الباحثة على أن مهارة فريق عمل المراجعة ومدى قدرتهم على تطبيق أدوات التكنولوجيا الحديثة في عملية المراجعة يمكن أن يؤثر بشكل كبير على توقيت إصدار المراجعة.

٢/٣ أبعاد توقيت إصدار تقرير المراجعة :

أكدت دراسة كل من **(Abernathy et al., 2021; Choi & Park, 2021)** على أن هناك مجموعة من الأبعاد تتعلق بتوقيت إصدار تقرير المراجعة ، والتي يمكن للباحثة عرضها على النحو التالي :

٢/٣/١ البُعد الفني (الامتثال والمعايير): والذي يتضمن : ضمان الالتزام بمعايير المراجعة (خاصة المتعلقة بالأحداث اللاحقة والاستمرارية) ، التأكد من كفاية الأدلة والحصول على تأكيدات الإدارة اللازمة قبل التوقيع ، تجنب إصدار تقرير "غير مكتمل" أو متسرع يعرض المراجع للمساءلة القانونية والمهنية.

٢/٣/٢ البُعد السوقي (ثقة المستثمرين وكفاءة السوق): والذي يتضمن : **التوقيت الأمثل:** حيث أن الإصدار في الوقت المناسب يعزز شفافية السوق ويسهل تدفق رؤوس الأموال ، **تأثير التأخر:** حيث أنه قد يُفسر على أنه مؤشر سلبي (مشاكل خفية، خلافات مع الإدارة، شكوك حول الاستمرارية)، مما يؤدي لتقلبات سعرية سلبية ، **تأثير التسرع:** حيث أنه يُضعف الثقة في جودة المراجعة وقد يُخفي أخطاء جوهرية.

٢/٣/٣ البُعد السلوكي (ضغوط الإدارة والمراجع) : والذي يتمثل في : **ضغوط من الإدارة:** حيث أن الإدارة قد تمارس الإدارة ضغوطًا على المراجع للإصدار السريع لتلبية مواعيد السوق أو التزامات الدائنين، مما يعرض استقلالية المراجع للخطر ، **ضغوط على المراجع:** حيث أن التسرع لإنهاء المهام تحت ضغط الوقت قد يقلل من الاهتمام اللازم ومن فعالية إجراءات المراجعة ، **ديناميكية المفاوضات:** حيث أن الخلافات حول المعالجات المحاسبية أو الإفصاحات قد تطيل فترة المراجعة.

٢/٣/٤ البُعد التنظيمي والرقابي: والذي يتمثل في : دور الهيئات الرقابية في وضع مواعيد إلزامية وفرض غرامات على التأخر، رقابة الجهات المهنية (نقابات المحاسبين) على جودة المراجعة ومدى كفاية الوقت المخصص ، أهمية الإفصاح عن أسباب التأخر الجوهرية في بعض البورصات لتعزيز الشفافية.

وفي نهاية هذا المحور تؤكد الباحثة على أن تحديد التوقيت الأمثل لتقرير المراجعة يتطلب حكمًا مهنيًا رصينًا من المراجع بعيداً عن الضغوط غير الملائمة ، كما أن التخطيط المبكر لعملية المراجعة (المراجعة المستمرة) والتواصل الفعال مع العميل هما مفتاح إدارة التوقيت بكفاءة ، كما تؤكد الباحثة على أن الإفصاح عن أسباب تأخر توقيت إصدار التقرير عن المواعيد المتوقعة أو المعتادة يُعزز من المساءلة والثقة بما يدعم مبدا الشفافية .

المحور الثالث – أثر دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة وإشتقاق فروض البحث .

وفقاً لمدخل مخاطر نشاط العميل في عملية المراجعة، فإن أغلب المعلومات التي يتم جمعها وتلخيصها في أوراق العمل تتعلق بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأنشطة المختلفة للعميل، فإذا ما توصل المراجع إلى أن هذه المعلومات ينتج عنها مخاطر عالية، فإنه يصبح على قناعة بضرورة التوسع في إجراءات واختبارات المراجعة، مما ينعكس على الجهد المبذول في نطاق إختبارات عملية المراجعة ، وبالتالي توقيت إصدار تقرير المراجعة.

وبناء على ذلك وطبقاً للتصنيفات المختلفة التي تم التركيز عليها كأنواع رئيسية من مخاطر منشأة عميل المراجعة ، وفي إطار ما أكدت عليه دراسة كل من **(Azzam et al ., 2020 ;عبد العاطي ، ٢٠٢٢)** :

٣/١ أثر المخاطر التشغيلية على توقيت إصدار تقرير المراجعة :

يُمثل توقيت إصدار تقرير المراجعة عنصراً حيوياً لثقة المستثمرين، الامتثال التنظيمي، وشفافية الأسواق المالية ، إلا أن **المخاطر التشغيلية** داخل المنشأة محل المراجعة قد تُشكل عائقاً كبيراً أمام التزام مراقب الحسابات بالمواعيد النهائية المحددة لإصدار التقرير ، وتُعد هذه العلاقة معقدة وتستدعي فهماً دقيقاً لتأثيراتها على جودة المعلومات المالية وسير عملية المراجعة نفسها.

والجدير بالذكر وطبقاً لما تناولته دراسة **(Kalogiannidis et al., 2024)** فإن العلاقة التأثيرية بين المخاطر التشغيلية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة تنجلي في عدة مسارات رئيسية تكمن في الآتي :

٣/١/١ تعطيل تدفق المعلومات وتوافر البيانات: والتي يمكن أن تشتمل على الكثير من الأبعاد مثل : **أعطال الأنظمة التكنولوجية (IT):** مثل انقطاع أنظمة المحاسبة ERP، أو قواعد البيانات يمنع المراجع من الوصول إلى السجلات المالية والمستندات الداعمة في الوقت المناسب ، **فشل في عمليات معالجة البيانات:** مثل أخطاء في إدخال البيانات أو معالجتها تستلزم وقتاً إضافياً من المراجع لتصحيحها أو التحقق من دقتها عبر طرق بديلة أكثر تعقيداً ، **فقدان البيانات أو تلفها:** نتيجة هجمات سيبرانية (برامج الفدية)، كوارث طبيعية، أو أخطاء بشرية، مما يتطلب إعادة بناء المعلومات أو الاعتماد على مصادر أقل موثوقية.

٣/١/٢ ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وزيادة مخاطر التحريف حيث أن :

ضعف فصل المهام أو اختراق الضوابط: يتطلب من مراقب الحسابات بذل جهد أكبر وأخذ عينات أكبر لاختبار المعاملات والارصدة، حيث لا يمكنه الاعتماد على الضوابط الداخلية كأداة لتقليل حجم الاختبارات الجوهرية ، كما أن **الفشل في عمليات المصادقة والموافقة:** يمكن أن يؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث أخطاء أو احتيال، مما يدفع مراقب الحسابات إلى توسيع نطاق التحقيقات وإجراء اختبارات أكثر تعمقاً، هذا بالإضافة إلى أن **التغييرات التنظيمية المفاجئة أو الاضطراب في الإدارة:** حيث يترتب عليها غياب الاتساق في تطبيق السياسات أو فقدان المعرفة المؤسسية مما يزيد من تعقيد فهم المراجع للعمليات.

٣/١/٣ صعوبة التواصل والتعاون مع الإدارة والموظفين حيث أن : ارتفاع معدل دوران الموظفين أو نقص الكفاءات، وعدم توافر المسؤولين الرئيسيين بسبب أزمات تشغيلية طارئة ، وجود خلل في سلاسل التوريد أو الإنتاج ، بالإضافة إلى تعطيل العمليات التشغيلية الحيوية المرتبطة مباشرة بالبيانات المالية وقد ينتج عن هذا التعطيل اضطراب في عمليات الجرد المادي ، مشاكل في تحصيل الذمم المدينة أو دفع الذمم ، تعطل عمليات إغلاق الحسابات .

والجدير بالذكر أن مجموعة المسارات السابقة قد يترتب عليها التأخر في إصدار تقرير المراجعة، وفي إطار ما تقدم فإن مراقب الحسابات عليه أن يضع رؤى إستراتيجية تمكنه من التعامل مع تلك المخاطر التشغيلية والتي تتمثل في :

- تصميم إجراءات المراجعة بشكل يتناسب مع مستوى المخاطر المحددة.
- مناقشة المخاطر التشغيلية المحتملة وتأثيرها على الجدول الزمني مع إدارة الشركة في وقت مبكر.
- بناء مرونة كافية في خطة المراجعة والجدول الزمني للتعامل مع التعقيدات غير المتوقعة.
- النظر في استخدام تقنيات مراجعة مساعدة (CAATs) مثل تحليلات البيانات للتعامل مع مجموعات بيانات كبيرة أو معقدة بشكل أكثر كفاءة.
- طلب المعلومات الضرورية بشكل مبكر وواضح.
- إبلاغ لجنة المراجعة وإدارة الشركة فوراً عن أي تأخرات كبيرة متوقعة أو عقبات بسبب مخاطر تشغيلية.
- توثيق جميع حالات التأخر في الحصول على الأدلة أو المعلومات وأسبابها.
- التركيز على الأدلة الجوهرية عند الضرورة: إذا كانت الضوابط الداخلية ضعيفة بسبب مخاطر تشغيلية، يتحول تركيز المراجع بشكل أكبر نحو الاختبارات الجوهرية المباشرة، مما قد يتطلب تخطيطاً مختلفاً للموارد والوقت.

وترى الباحثة أن المخاطر التشغيلية تعد مؤشر مبكر على كفاءة العمليات الداخلية وفعالية إدارة المخاطر داخل المنشأة ، كما أن التأخر المتكرر أو غير المبرر يجب أن يثير أسئلة جادة من مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، والمراجع حول جذور المشكلة التشغيلية ، وتؤكد الباحثة على أن إهمال إدارة المخاطر التشغيلية التي تهدد توقيت الإبلاغ المالي يمثل إهمال لسمعة المنشأة واستقرارها المالي وامتثالها التنظيمي ، حيث أن القدرة على إصدار تقارير مالية دقيقة وفي الوقت المحدد ليست مجرد مطلب قانوني، بل هي ميزة تنافسية حاسمة تنبثق من صلابة تشغيلية حقيقية.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرض الفرعي الأول: "لا يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل المخاطر التشغيلية بمنشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة"

٣/٢ أثر المخاطر المالية على توقيت إصدار تقرير المراجعة :

تُمثل **المخاطر المالية** تحدياً جوهرياً ليس فقط لاستقرار المنشآت، بل أيضاً لإستدعاء عملية مراجعة تتميز بالجودة وامتثالها للجداول الزمنية المقررة ، والجدير بالذكر أن تأخر إصدار تقرير المراجعة بسبب تعقيدات ناتجة عن مخاطر مالية يُرسل إشارات سلبية للسوق ويهدد الشفافية، مما يترتب عليه تحليلاً دقيقاً لطبيعة هذه العلاقة وآليات التعامل معها.

والجدير بالذكر وطبقاً لما تناولته دراسة **(Sigidov et al., 2021)** فإن العلاقة التأثيرية بين المخاطر المالية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة تنجلي في عدة مسارات رئيسية تكمن في الآتي :

٣/٢/١ تعقيد تقييم الاستمرارية التشغيلية والذي يمكن أن يشتمل على : الشكوك حول قدرة المنشأة على الاستمرار (مشاكل سيولة حادة، خسائر متراكمة، انتهاك شروط القروض) ،وحرصاً من المراجع على دقة توقيت تقرير المراجعة فإن هذا الأمر يتطلب منه : تحليلات موسعة للتدفقات النقدية المتوقعة وخطط الإنقاذ ، تقييم مدى واقعية افتراضات الإدارة ، الحصول على تأكيدات إضافية من الإدارة والمقرضين ، بالإضافة إلى مناقشة مطولة مع لجنة المراجعة حول ملاءمة الإفصاحات ، علماً بأن هذه الإجراءات قد تستغرق وقتاً كبيراً من مراقب الحسابات .

٣/٢/٢ صعوبة تقييم المخصصات والتقديرات المحاسبية المعقدة والذي يمكن أن يشتمل على : ارتفاع مخاطر الائتمان (زيادة الديون المعدومة)، تقلبات حادة في أسعار السوق (تأثير على تقييم الأصول/الاستثمارات)، نزاعات قانونية مكلفة ، وحرصاً من المراجع على دقة توقيت تقرير المراجعة فإن هذا الأمر يتطلب منه : اختبار نماذج تقييم مخاطر الائتمان والتحقق من دقة البيانات الداخلة فيها ، تقييم منهجيات تقييم الأصول المالية (خاصة غير السائلة) وافتراضاتها في ظل ظروف السوق المتقلبة ، التحقق من حسابات المخصصات (مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص المطالبات القانونية) بدقة عالية، مما يتطلب مراجعة مستندات قانونية ومراسلات مع محاميين ، بالإضافة إلى الحصول على تقييمات مستقلة (خبراء تقييم) في حالات معقدة.

٣/٢/٣ اضطراب في الحصول على أدلة إثبات موثقة والذي يمكن أن يشتمل على : مشاكل ائتمانية أو سيولة لدى الأطراف المقابلة (عملاء، موردين، بنوك) ، وحرصاً من المراجع على دقة توقيت تقرير المراجعة فإن هذا الأمر يتطلب منه : تأخر أو عدم رد الأطراف المقابلة على طلبات التأكيدات حول أرصدة الحسابات أو شروط القروض. ، شكوك حول موثوقية المعلومات من العملاء أو الموردين المتعثرين ماليًا ، بالإضافة إلى صعوبة تقييم ضمانات القروض إذا كانت الشركة أو أطرافها تواجه ضغوطاً مالياً.

٣/٢/٤ تأثير الرافعة المالية العالية وهيكل التمويل المعقد: والذي يمكن أن يشتمل على : هيكل ديون معقد، أدوات مالية هجينة، مشتقات للتحوط ، وحرصاً من المراجع على دقة توقيت تقرير المراجعة فإن هذا الأمر يتطلب منه : فهم شروط عقود الديون والالتزامات المشتقة يتطلب وقتاً وخبرة متخصصة ، التحقق من التصنيف الصحيح للدين (قصير/طويل) وحساب مصاريف الفائدة بدقة ، بالإضافة إلى تقييم فعالية استراتيجيات التحوط والالتزام بمعايير المحاسبة (مثل IFRS 9).

٣/٢/٥ تأثير التغيرات التنظيمية والضريبية الحادة والذي يمكن أن يشتمل على : تغييرات في السياسات الضريبية أو معايير المحاسبة تزيد الأعباء المالية أو تعقد القوائم ، وحرصاً من المراجع على دقة توقيت تقرير المراجعة فإن هذا الأمر يتطلب منه : تقييم أثر التغييرات على القوائم المالية ، التحقق من دقة حسابات الضرائب المؤجلة في ظل بيئة متقلبة ، بالإضافة إلى التأكد من كفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر التنظيمية الجديدة.

وفي إطار ما تقدم فإن مراقب الحسابات عليه أن يضع رؤى إستراتيجية تمكنه من التعامل مع تلك المخاطر المالية والتي تتمثل في :

- التركيز المكثف على مخاطر التحريف الجوهري في المناطق الأكثر حساسية للمخاطر المالية (الاستمرارية، المخصصات، تقييم الأصول).
- تحديث تقييم المخاطر باستمرار طوال فترة المراجعة مع تطور الأحداث.
- تخصيص موارد إضافية (مراجعين كبار، متخصصين) للمناطق عالية الخطورة منذ البداية.
- بناء وقت احتياطي (Buffer) في الجدول الزمني للتعامل مع التعقيدات المتوقعة.
- البدء في إجراءات مراجعة المناطق الحرجة مبكراً قدر الإمكان.
- الاعتماد بشكل أكبر على الإجراءات الجوهرية المباشرة بدلاً من الاعتماد على الضوابط إذا كانت البيئة عالية الخطورة.
- إستخدام تقنيات متقدمة (محاكاة السيناريوهات، اختبارات الإجهاد على نماذج العميل).
- توثيق دقيق ومفصل لجميع الإجراءات والاستدلالات.
- اجتماعات متكررة مع الإدارة ولجنة المراجعة لمناقشة التطورات والصعوبات.
- طلبات محددة وواضحة ومكتوبة للمعلومات والأدلة الإضافية.
- إبلاغ فوري للإدارة العليا ولجنة المراجعة عن أي تأخر متوقع أو عدم قدرة على الحصول على أدلة كافية.
- التأكد من أن القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها تعكس بشكل كامل وواضح طبيعة وحجم المخاطر المالية وعدم اليقينات، خاصة تلك المتعلقة بالاستمرارية.
- تقييم مدى وضوح وصحة الإفصاحات المتعلقة بشروط الديون، المخصصات الكبيرة، واستراتيجيات التحوط.

وترى الباحثة أن تجاهل المؤشرات الحمراء للمخاطر المالية أو محاولة إخفاءها لا يؤدي فقط إلى تأخر التقرير، بل يزيد من احتمالية إصدار تقرير مراجعة مُتحفظ أو حتى رأي سلبي أو إبداء تحفظ حول الاستمرارية ، مما يزيد الضرر على السمعة والقيمة السوقية للمنشأة ، كما تؤكد الباحثة على ان ضمان توقيت إصدار تقرير المراجعة في ظل مخاطر مالية مرتفعة يتطلب جهداً مشتركاً استباقياً وشفافاً من الإدارة والمراجع، مبني على الاعتراف بالمشكلة ومعالجتها بجدية، وليس على محاولة إخفائها أو التعامل معها في اللحظة الأخيرة.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرض الفرعي الثاني: "لا يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل المخاطر المالية بمنشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة" .

٣/٣ أثر مخاطر الغش والإحتيال على توقيت إصدار تقرير المراجعة :

تُمثل **مخاطر الغش والاحتيال** تحدياً فريداً لعملية المراجعة، ليس فقط لتهديدها مصداقية القوائم المالية، بل أيضاً لقدرتها على تعطيل الجداول الزمنية بشكل جوهري ، كما أن اكتشاف مؤشرات أو وقائع احتيال أثناء عملية المراجعة يُحدث زلزالاً في مسار العملية، مما يستدعي إجراءات موسعة وتدقيقاً أعمق، وهو ما ينعكس مباشرةً على توقيت إصدار تقرير المراجعة .

والجدير بالذكر وطبقاً لما تناولته دراسة **(Rosliana et al., 2022)** فإن العلاقة التأثيرية بين مخاطر الغش والإحتيال وتوقيت إصدار تقرير المراجعة تنجلي في عدة مسارات رئيسية تكمن في الآتي :

٣/٣/١ الحاجة إلى توسيع نطاق المراجعة بشكل فجائي : وذلك بعد اكتشاف مؤشرات احتيال أثناء عملية المراجعة من خلال الإجراءات الروتينية (مثل تناقضات في المستندات، شكاوى المبلغين) ، الأمر الذي يترتب عليه إلزام المراجع بموجب المعايير (مثل ISA 240) بتوسيع نطاق المراجعة بشكل كبير ، مع التحول من اختبار العينات إلى فحص شامل للمعاملات المشبوهة والفترات الزمنية المتقدمة، مما يستهلك وقتاً أطول وموارد أكبر .

٣/٣/٢ تعقيد إجراءات التحقيق : ويتمثل ذلك في طبيعة الإجراءات ذاتها التي تتطلب ما يفوق المراجعة التقليدية ، تحليل مسار الأموال ، فحص دقيق للسجلات الإلكترونية ، التعاون مع خبراء متخصصين ، هذه الإجراءات بطبيعتها تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب تنسيقاً معقداً، مما يُعطل الجدول الزمني الأصلي بشكل كبير.

٣/٣/٣ صعوبة الحصول على أدلة كافية وموثوقة: حيث أن تزييف الأدلة ، وعدم تعاون الأطراف المعنية، ووجود بعض التحديات القانونية مثل : قيود على الوصول لسجلات الموظفين الشخصية أو اتصالاتهم دون إجراءات قانونية رسمية ، كل هذا يمكن أن يؤثر على وقت إصدار التقرير نظراً لأنه يتطلب البحث عن أدلة بديلة أو استصدار أوامر قضائية للحصول على الأدلة .

٣/٣/٤ التقييم المعقد لأثر الاحتيال على القوائم المالية والذي يشتمل على : تحديد القيمة الدقيقة ، تقييم الأثر غير المباشر، وتحديد الإفصاحات المطلوبة ، وذلك يتطلب تحليلاً متقدماً وتشاوراً مكثفاً بين المراجع وإدارة الشركة ولجنة المراجعة والمستشارين القانونيين ، مما يترتب عليه التأخر في توقيت صدور التقرير.

وفي إطار ما تقدم فإن مراقب الحسابات عليه أن يضع رؤى إستراتيجية تمكنه من التعامل مع مخاطر الغش والإحتيال والتي تتمثل في :

- تحليل العوامل الحافزة والفرص والتبريرات داخل المنشأة .
- لتركيز على مجالات عالية الخطورة (المشتريات، المبيعات النقدية، المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة).
- تخصيص وقت ومصادر احتياطية للتعامل مع اكتشافات الاحتيال المحتملة.
- البدء المبكر في اختبار المجالات عالية الخطورة.
- **تحليلات البيانات (Data Analytics):** لكشف الأنماط الشاذة (فواتير متكررة لنفس المبلغ، عمليات خارج أوقات العمل).
- **أدوات التحقيق الجنائي الرقمي (Digital Forensics Tools):** لفحص السجلات الإلكترونية بكفاءة.
- إبلاغ الإدارة ولجنة التدقيق فوراً بأي مؤشرات احتيال جادة.
- توثيق كافة طلبات المعلومات والإجابات (أو عدمها) بدقة.
- التشاور مع خبراء قانونيين عند مواجهة تعنت أو عرقلة.
- تحديد الأثر المالي المادي للاحتيال بدقة قدر الإمكان.
- التأكد من أن الإفصاحات في القوائم والإيضاحات المرفقة تعكس طبيعة وحجم الاحتيال وآثاره بشكل كامل وواضح.

وترى الباحثة أن المنشآت التي تتجاهل مؤشرات الخطر، أو تضع عراقيل أمام مراقب الحسابات، أو تحاول التستر على الحقائق، تدفع ثمناً باهظاً يتمثل في: تأخر كارثي لإصدار التقرير ، رأي مراجعة سلبي أو مشروط يهز ثقة السوق ، غرامات وعقوبات تنظيمية وقضائية ، وضرر لا يُعوض للسمعة والقيمة السوقية ، كما تؤكد الباحثة على أن ضمان توقيت إصدار التقرير في ظل مخاطر الاحتيال يبدأ ببناء مناعة مؤسسية ضد الفساد، بما يدعم ثقة أصحاب المصالح.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرض الفرعي الثالث : " لا يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر الغش والإحتيال بمنشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة" .

المحور الرابع: الدراسة التطبيقية .

٤/١ أهداف الدراسة التطبيقية :

تهدف الدراسة التطبيقية إلى بيان دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وأثره على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، وذلك بإستخدام النماذج الكمية لقياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية كمتغيرات معدلة للعلاقة بين متغيرات الدراسة .

٤/٢ مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية والتي تعمل في قطاعات مختلفة الأنشطة وذلك خلال الفترة من (٢٠١٩ – ٢٠٢٣) ، وقد تم الإعتماد على عينة عشوائية من مجموعة التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية مع مراعاة أنه قد تم إستبعاد المؤسسات المالية وذلك لخضوعها لقوانين وسياسات خاصة تختلف عن الشركات الأخرى ، وقد تم اختيار الشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق المال المصري والتي لم تعاني من أي توقف في النشاط خلال فترة الدراسة ، ولقد تمثلت عينة الدراسة في ٣١٣ مشاهدة تمثل ٥٢ شركة طبقاً لمؤشر EGX 100 ، والجدول التالي يوضح عينة الدراسة مقسمة وفقاً للقطاعات :

جدول رقم (١) التوزيع القطاعي للشركات ونسبة كل قطاع في عينة الدراسة

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	نسبة شركات العينة مصنفة قطاعياً (%)
١	أغذية ومشروبات وتبغ	٨	٥١	١٥,٤٪
٢	إتصالات وإعلام وتكنولوجيا	٤	٢٠	٧,٧٪
٣	عقارات	٦	٤٨	١١,٥٪
٤	السياحه والترفيه	٤	٢١	٧,٧٪
٥	رعايا صحية وأدوية	٥	٣٤	٩,٧٪
٦	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٤	١٤	٧,٧٪
٧	مقاولات	٤	٢١	٧,٧٪
٨	موزعون وتجار تجزئة	٢	٨	٣,٨٪
٩	مرافق	١	٤	١,٩٪
١٠	خدمات تعليميه	٢	١٣	٣,٨٪
١١	منسوجات وسلع معمره	٢	١٣	٣,٨٪
12	موارد أساسية	٥	٣٠	٩,٧٪
13	مواد بناء	٣	٢١	٥,٨٪
14	ورق ومواد تعبئة وتغليف	٢	١١	٣,٨٪
إجمالي عدد الشركات		**٥٢**		١٠٠٪
إجمالي عدد المشاهدات			**٣٠٩**	١٠٠٪

المصدر من إعداد الباحثة.

٤/٣ مصادر الحصول على البيانات :

إعتمدت الباحثة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية على التقارير والقوائم المالية المنشورة للشركات محل عينة الدراسة ، تقارير المراجعة الداخلية ، تقارير مجلس الإدارة ، ، تقاريير إدارة المخاطر ، وتقارير مراقب الحسابات التي تصدرها الشركات ، وتم الحصول على هذه التقارير من خلال بعض المواقع الإلكترونية على شبكة الانترنت مثل: موقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg)، وموقع معلومات مباشر (www.mubasher.info)، وموقع Investing.com (sa.investing.com)، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية الرسمية لشركات عينة الدراسة.

٤/٤ متغيرات الدراسة:

جدول (٢) توصيف ومؤشرات متغيرات الدراسة

طبيعة المتغيرات	المتغيرات	الرمز	مؤشرات وطرق القياس
المتغير المستقل	مخاطر منشأة عميل المراجعة	**RACF**	وينقسم هذا المتغير إلى ثلاثة متغيرات فرعية تتمثل في : - **المخاطر التشغيلية** ويرمز لها بـ **(OR)** : ويتم قياس هذا المتغير عن طريق جودة عمليات المراجعة الداخلية ، وذلك طبقاً لدراسة **(Kalogiannidis et al., 2024)** - **المخاطر المالية** ويرمز لها بـ **(FR)** : ويتم قياس هذا المتغير عن طريق مخاطر السوق ، وذلك طبقاً لدراسة **(Sigidov et al., 2021)** - **مخاطر الغش والاحتيال** ويرمز لها بـ **(FDR)** : ويتم قياس هذا المتغير عن طريق دقة التسويات البنكية ، وذلك طبقاً لدراسة **(Rosliana et al., 2022)**
المتغير التابع	توقيت إصدار تقرير المراجعة	**ARRT**	اعتمدت الباحثة في قياس هذا المتغير على أساس الفترة من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وحتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة ، ويتم قياس تلك الفترة بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة حتى توقيع المراجع على تقرير المراجعة ، وذلك طبقاً لدراسة كل من(**الوكيل ، ٢٠٢٠؛ محمد ، ٢٠٢١**)
المتغيرات الرقابية	حجم الشركة	**F. SIZE**	اعتمدت الباحثة في قياس هذا المتغير على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة الأصول ، وذلك طبقاً لدراسة **(Jacoby, et al, 2019)**
	الرافعة المالية	**LEV**	اعتمدت الباحثة في قياس هذا المتغير على نسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي أصول الشركة i في نهاية الفترة t ، وذلك طبقاً لدراسة **(رجب ، ٢٠١٨)**
	حجم مكتب المراجعة	**Audit SIZE**	اعتمدت الباحثة في قياس متغير حجم مكتب المراجعة على معيار عضوية المكتب في إحدى الشبكات أو التحالفات المحاسبية الدولية، حيث تم تصنيف المكاتب إلى "كبيرة" في حالة انتمائها إلى شبكة مراجعة دولية، و"صغيرة" في حالة عدم الانتماء وذلك طبقاً لدراسة **(Lo et al., 2019)**

٤/٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة :

قامت الباحثة بإجراء عمليات الترميز لكافة متغيرات الدراسة ثم إدخال وتشغيل البيانات على الحاسب الآلي بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (IAPSS) الإصدار (٢٤) وأيضاً تم الإعتماد على برنامج التحليل القياسي E-Views الإصدار (١٠) ، وذلك بهدف إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية في ضوء الإعتماد على بعض الأساليب الإحصائية لأغراض إختبار فروض الدراسة والتي إشتملت على :

- التحليل الإحصائي الوصفي Descriptive Statistics : ويستخدم هذ التحليل بهدف الحصول على معلومات خاصة عن خصائص البيانات المستخدمة في التحليل مثل (أقل قيمة ، أعلى قيمة ، الوسط الحسابي ، الإنحراف المعياري ، المدي)
- إختبار Kolmogorov – Smirnov Test وإختبار Jarque – Bera : وذلك للتحقق من مدى إقتراب بيانات الدراسة التطبيقية من التوزيع الطبيعي Normal Distribution
- إختبار الإرتباط الذاتي Autocorrelation Test : وذلك لفحص والتأكد من وجود مشكلة الإرتباط الذاتي في نماذج الدراسة من عدمه بالإستعانة بإختبار (Durbin Watson Test)
- إختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF : حيث يستخدم هذا الإختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين متغيرات الدراسة .
- مقياس إستقرار السلاسل الزمنية : والذي يتم من خلال إختبار جذر الوحدة Unit Root Testلفحص إستقرار أو سكون المتغيرات المكونة للسلاسل الزمنية وتحديد درجة التكامل بينها ، وذلك تفادياً لمشكلة الإستدلال القياسي .
- إختبار تكامل السلاسل الزمنية Co-Integration Test : بهدف التحقق من التوازن بين متغيرات الدراسة .
- إختبار بيرسون (Pearson Correlation Matrix) للعلاقات الثنائية لتحديد طبيعة وقوة وإتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- تحليل الإنحدار الخطي المتعدد وذلك لتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث .

٤/٦ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية وإختبار فروض البحث

٤/٦/١ إختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

٤/٦/١/١ إختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test)

إستخدمت الباحثة إختبار (Kolmogorov – Smirnov) ضمن حزمة البرنامج الإحصائي (IAPSS) وإختبار (Jarque – Bera) ضمن برنامج (E- Views) وذلك للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات ، وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة الكمية المتصلة ، ويمكن الحكم على توافر التوزيع الطبيعي للبيانات إذا كانت درجة معنوية (Sig) كلا الإختبارين أكبر من (0.05) ، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

نتائج إختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution)

Jarque-Bera Test		Kolmogorov-Smirnov		عدد المشاهدات	المتغيرات الكمية المتصلة
Sig.	J – B	Sig.	Statistic		
.000	13543.45	.000	.٢٣٥	٣٠٩	مخاطر منشأة عميل المراجعة RACF
.000	2384.541	.000	.٢٨٦	٣٠٩	المخاطر التشغيلية OR
.000	2355.14	.000	.٣٥٣	٣٠٩	المخاطر الماليةFR
.000	4063.021	.000	.٢٥٣	٣٠٩	مخاطر الغش والاحتيال FDR
.000	75433.34	.000	.٢٢١	٣٠٩	توقيت إصدار تقرير المراجعة AART
.000	65343.42	.000	.٣٣٢	٣٠٩	حجم الشركة F. SIZE
.000	435115.22	.200	.٣٦٤	٣٠٩	الرافعة المالية LEV
.000	465124.34	.000	.264	٣٠٩	حجم مكتب المراجعة Audit SIZE

وبناء على ما جاء بالجدول السابق يتضح للباحثة أن درجة المعنوية (.Sig) أقل من (0.05) لكافة المتغيرات مما يعني عدم توافر التوزيع الطبيعي للبيانات فيما عدا الرافعة المالية (LEV) طبقاً لإختبار (Kolmogorov- Smirnov) ويتفق إختبار (Jarque – Bera) مع هذه النتيجة ، ولعلاج هذه المشكلة يتم إستخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي Natural Log لهذه التمغيرات بحيث تقترب من التوزيع الطبيعي ، وطبقاً لنظرية النهاية المركزية (Central Limit Theory) والتي تنص على أنه من الممكن إفتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة (n > 30) بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي ، وبما أن حجم العينة في هذه الدراسة (n= ٣٠٩) فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً ذات تأثير على صحة النماذج.

٤/٦/١/٢ قياس إستقرار السلاسل الزمنية Time Series Stationarity

للتحقق من إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم إستخدام إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) وذلك لتجنب مشكلات الإنحدار الزائف ويوضح الجدول رقم (٤) التالي نتائج إختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، ولأغراض الثقة قامت الباحثة بإستخدام أربعة إختبارات لجذر الوحدة هي – ADF Fisher Chi Square – PP – Fisher Chi – Square Levin Lin & Chu t – Im pesaran and Shin W – Stat

جدول رقم (٤)

نتائج إختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بإستخدام الإختبارات المختلفة لجذر الوحدة

Sig.	Statistic	الإختبارات
***0.001	-17.3543	Levin Lin & Chu t
***0.001	-17.6351	Im , Presaran and Shin W – stat
***0.001	231.543	ADF – Disher chi – Square
***0.001	254.756	PP – Fisher Chi – Square

*** دالة عند مستوى مع معنوية أقل من 0.001

المصدر : إعداد الباحثة إعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (E-Views)

يتضح من الجدول رقم (٤) السابق أن نتائج الإختبارات الأربعة لجذر الوحدة دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001) مما يعني رفض فرض العدم القائل بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة وقبول الفرض الذي يشير إلى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وإستقرارها عند المستوى (0) -١

٤/٦/١/٣ إختبار تكامل السلاسل الزمنية (Co- Integration Test)

في ضوء إختبار جذر الوحدة السابق إتضح أن هناك متغيرات ساكنة أو متكاملة عند مستوياتها الأولى I(0) ، أي أنها غير ساكنة في المستوى الأصلي وبالتالي لابد من إختبار البواقي الناتجة من تقدير العلاقة الخطية بينها بحيث تكون متكاملة من الرتبة (0) U = I ، ومن ثم يتحقق التوازن في الأجل الطويل والحصول على معلمات إنحدار حقيقية للتأكد من سكون البواقي لإنحدار التكامل المشترك الخاصة بنماذج الدراسة ، ويظهر ذلك بالصورة الكاملة في الجدول التالي رقم (٥) :

جدول رقم (٥)

نتائج إختبار جذر الوحدة Unit Root لاختبار سكون البواقي بإستخدام إختباري (ADF) و (LLC)

المتغيرات	نوع الإختبار	المستوى The Level				درجة التكامل
		Constant		Constant & Trend		
		Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	
البواقي U	(ADF)	-2.15463	0.0032**	-2.6452	0.0133*	I (0)
	(LLC)	-12.5273	0.000**	-12.3854	0.000**	I (0)

وفي إطار ما تقدم وبالنظر إلى الجدول السابق نجد أن بواقي معادلة الإنحدار تتميز بالسكون أي أنها متكاملة من الدرجة صفر I (0) ، ولتحديد مدى وجود ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من عدمه فإنه يتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال إختبار جوهانسون ، حيث أنه إذا كانت متغيرات السلسلة الزمنية غير مستقرة بمستوياتها فإن ذلك يعني أنها متكاملة ويدل على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات البحثية لنماذج الدراسة وعندها يمكن إجراء إختبارات (Trace Test – Max – Elgen value Test) وذلك طبقاً لنتائج الجدول التالي رقم (6) :

جدول رقم (6)

نتائج إختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Co – integration Test)

Max- Elgen value Test			Trace Test			عدد علاقات التكامل بين المتغيرات
Prob.	0.01 critical value	Max Eigen statistic	Prob.	0.01 critical value	Trace statistic	
0.0001	51.85482	201.63482	0.0001	105.9523	615.5435	R= 0
0.0000	36.35442	131.5431	0.0001	74.82245	453.5453	R ≤ 1
0.0000	23.7534	111.85132	0.0001	56.65312	384.8435	R ≤ 2
0.0001	27.54821	122.64531	0.0001	31.45453	253.8783	R ≤ 3
0.0000	18.58482	77.54313	0.0000	17.85131	93.1543	R ≤ 4
0.0000	8.54135	17.95312	0.0000	8.95131	15.9531	R ≤ 5

حيث تشير نتائج إختبار جوهانسون الواردة في الجدول السابق رقم (6) إلى رفض وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النماذج عند مستوى معنوية (0.01) وفقاً للإختبارين ، حيث ينطوي النموذج على ستة من علاقات التكامل المشترك بين متغيراته وهذا يعني وجود علاقات تحقق التوازن بين متيغرات النماذج في الأمد الطويل .

٤/7 الاحصاءات الوصفية لعينة الدراسة والإرتباط بين متغيراتها :

يعرض الجدول رقم (7) الاحصاءات الوصفية لعينة الدراسة والإرتباط بين متغيراتها (التابعة والمستقلة) حيث يتضمن عدد المشاهدات لكل متغير والمدى وأعلى قيمة وأقل قيمة والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، وذلك على النحو التالي

جدول رقم (7)

يوضح الاحصاءات الوصفية لعينة الدراسة والإرتباط بين متغيراتها

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std Deviation
ARRT	٣٠٩	-٠,٦٨٤	٢,٥٤٥	٠,٠٥٧	٠,١٨٣
RACF	٣٠٩	-١,٢٨	١١,٢٥	٠,٨٨٤	١,٢٥٢
OR	٣٠٩	٠,٠٨٤	٢٧,٤٢٥	١,٥٧٨	٣,٥٢٧
FR	٣٠٩	٦,٢٧٥	٩,٢٢٢	٩,٢٨	٠,٦٥٤
FDR	٣٠٩	٥,٢٧٧	١٠,٥٨٥	٧,٢٧٨	٠,٨٥٧
FIRM SIZE$_t$	٣٠٩	٠,١٧	٠,٦١	٠,٣٤٨	٠,١٦
LEV$_t$	٣٠٩	٠,٧	١,٤٥٦	٠,١٣٥	٠,١٣٥
AUDIT SIZE$_t$	٣٠٩	٠,٥	١,٥٧١	٠,٧٤٨	٠,٢٨٧

المصدر مخرجات التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (7) أن :

- قيمة توقيت إصدار تقرير المراجعة **ARRT** تتراوح بين-٠,٦٨٤ و ٢,٥٤٥ ، بمتوسط ٠,٠٥٧ ، وانحراف معيارى ٠,١٨٣ ، وهو مايشير إلى تشتت كبير لقيمة توقيت إصدار تقرير المراجعة لشركات العينة حول متوسطها ،ويمكن أن يرجع ذلك إلى إختلاف خصائص الشركات بعينة الدراسة ، ولذلك قامت الباحثة بإدخال متغيرات رقابية مثل حجم الشركة، والرافعة المالية، وحجم مكتب المراجعة فى نموذج الدراسة .

- كما يتضح أن قيمة مؤشر مخاطر منشأة عميل المراجعة **RACF** تتراوح بين ١,٢٨- و ١١,٢٥ ، بمتوسط ٠,٨٨٤ ،وانحراف معيارى ١,٢٥٢.

- كما يتضح أن قيمة مؤشر المخاطر التشغيلية **OR** تتراوح بين ٠,٠٨٤ و ٢٧,٤٢٥ ، بمتوسط ١,٥٧٨، وانحراف معيارى ٣,٥٢٧ ، كما تتراوح قيمة مؤشر المخاطر المالية **FR** بين 6.275 و 9.222 ، بمتوسط 9.28 ،وانحراف معيارى 0.654 ،كذلك تتراوح قيمة مؤشر مخاطر الغش والاحتيال **FDR** بين ٥,٢٧٧ و١٠,٥٨٥، بمتوسط ٧,٢٧٨، وانحراف معيارى ٠,٨٥٧ .

- يتضح أيضا أن قيمة حجم الشركة **FIRM SIZE** تتراوح بين ٠,١٧ و٠,٦١، بمتوسط ٠,٣٤٨ ، وانحراف معيارى ٠,١٦ ، أما قيمة الرافعة المالية **LEV** تتراوح بين ٠,٧ و ١,٤٥٦ ، بمتوسط ٠,١٣٥ ، وانحراف معيارى ٠,١٣٥ ، بينما حجم مكتب المراجعة **AUDIT SIZE** تتراوح قيمته بين ٠,٥ و ١,٥٧١ ، بمتوسط ٠,٧٤٨ ، وانحراف معيارى ٠,٢٨٧ .

٤/٨ تحليل إرتباط بيرسون :

يوضح الجدول رقم (8) التالي مصفوفة إرتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) للعلاقات الثنائية لتحديد طبيعة وقوة وإتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة

جدول (8) معاملات إرتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

Correlations

Variables	ARRT	RACF	OR	FR	FDR	FIRM SIZE	LEV	AUDIT SIZE
ARRT	١							
RACF	٠.٦٩٨-	١						
OR	٠.٥٣٤-	٠.٤٧٤	١					
FR	٠.٣٣٨-	٠.٣٨٤	٠.٠٢٤	١				
FDR	٠.٣٨٤-	٠.٣٥٤	٠.١٥٨	٠.٨٢٥	١			
FIRM SIZE	٠.٤٥١	-٠.٤٣٨	٠.١٥٥-	-٠.٢٤٨-	-٠.٠٦٤	١		
LEV	-٠,٣٥٢	٠,٤٦٠	١,٧٤١	٠,٥٢٥	٠,٠٥٣	٠,٢٢١	١	
AUDIT SIZE	٠,٤١١	٠,٤٤٧-	٠,٤٢٥-	١,٦٤-	٠,٥١١-	٠,٠٦٦-	٠,٠٤٥-	١

هذا ويتضح من الجدول رقم (٨) السابق ما يلي :

١- وجود علاقة عكسية معنوية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة (المتغير التابع) ومخاطر منشأة عميل المراجعة (المتغير المستقل) عند مستوى معنوية أقل من (0.001) وبمعامل إرتباط (0.698-) وهو ما يشير إلى أنه كلما زادت مخاطر منشأة عميل المراجعة كلما تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة مما يعني وجود علاقة عكسية .

٢- وجود علاقة عكسية معنوية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة (المتغير التابع) والمخاطر التشغيلية (المتغير الفرعي الأول للمتغير المستقل) عند مستوى معنوية أقل من (0.001) وبمعامل إرتباط (0.534-) وهو ما يشير إلى أنه كلما زادت المخاطر التشغيلية بالمنشأة كلما تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة مما يعني وجود علاقة عكسية .

٣- وجود علاقة عكسية معنوية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة (المتغير التابع) والمخاطر المالية (المتغير الفرعي الثاني للمتغير المستقل) عند مستوى معنوية أقل من (0.001) وبمعامل إرتباط (0.338-) وهو ما يشير إلى أنه كلما زادت المخاطر المالية بالمنشأة كلما تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة مما يعني وجود علاقة عكسية .

٤- وجود علاقة عكسية معنوية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة (المتغير التابع) ومخاطر الغش والإحتيال (المتغير الفرعي الثالث للمتغير المستقل) عند مستوى معنوية أقل من (0.001) وبمعامل إرتباط (0.384-) وهو ما يشير إلى أنه كلما زادت مخاطر الغش والإحتيال بالمنشأة كلما تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة.

٥- وفيما يتعلق بمعاملات الإرتباط بين توقيت إصدار تقرير المراجعة (المتغير التابع) والمتغيرات الرقابية يلاحظ وجود علاقة طردية معنوية مع كل من حجم الشركة ، وحجم مكتب المراجعة عند مستوى معنوية أقل من(0.001) وبمعاملات إرتباط (0.451) و (0.411) على التوالي وهو ما يشير إلى أنه كلما كان حجم الشركة أكبر كلما زادت سرعة إصدار تقرير المراجعة ، وكلما كان حجم مكتب المراجعة أكبر كلما زادت سرعة إصدار تقرير المراجعة والعكس صحيح ، كما يلاحظ وجود إرتباط عكسية معنوية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة (المتغير التابع) ومعدل الرافعة المالية عند مستوى معنوية أقل من(0.001) وبمعامل إرتباط (0.352-) وهو ما يشير إلى أنه كلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة.

٦- وفيما يتعلق بمعاملات الإرتباط بين مخاطر منشأة عميل المراجعة (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية فيلاحظ وجود علاقة عكسية معنوية مع كل من حجم الشركة ، وحجم مكتب المراجعة عند مستوى معنوية أقل من(0.001) وبمعاملات إرتباط (0.438-) و (-0.447) على التوالي وهو ما يشير إلى أنه كلما كان حجم الشركة أكبر كلما كان هناك نظام رقابة أقوي مما يقلل من المخاطر ، وكلما كان حجم مكتب المراجعة أكبر كلما زادت الخبرة مما يقلل من المخاطر والعكس صحيح ، كما يلاحظ وجود علاقة إرتباط طردية معنوية بين مخاطر منشأة عميل المراجعة (المتغير المستقل) ومعدل الرافعة المالية عند مستوى معنوية أقل من(0.001) وبمعامل إرتباط (٠,٤٦٠) وهو ما يشير إلى أنه كلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما زادت المخاطرة مما يزيد من مخاطر المنشأة .

٤/٩ نتائج إختبار فروض البحث :

لاختبار فروض البحث تم الإعتماد على تحليل الإنحدار الخطي المتعدد ، وقد قامت الباحثة من التحقق من توافر الشروط اللازمة لإجراء تحليل الإنحدار الخطي المتعدد والتي تشمل عدم وجود إرتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity وعدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين البواقي Autocorrelation

ويقصد بالإرتباط الذاتي الخطي وجود علاقة إرتباط قوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو الرقابية ولإختبار مدى وجود الإرتباط الذاتي الخطي قامت الباحثة بإيجاد معامل تضخم التباين ، حيث تظهر مشكلة الإرتباط الذاتي الخطي إذا كان معامل تضخم التباين الخاص بأي متغير أكبر من ١٠

أما مشكلة الإرتباط الذاتي بين البواقي Autocorrelation فتظهر عندما ترتبط بواقي مشاهدتين في نموذج الإنحدار حيث يكون المتغير التابع في فترة ما مرتبط بقيمته في الفترة السابقة ، وللتحقق من وجود إستقلال بين البواقي ، قامت الباحثة بإستخدام إختبار Durbin Watson حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين صفر و ٤ وتظهر مشكلة الإرتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي كلما إقتربت قيمة هذه الإحصائية من الصفر أو ٤ أما إذا كانت القيمة تساوي أو تقترب من ٢ فيعني ذلك عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي

٥/٩/١ نتيجة إختبار فرض البحث الرئيسي والذي يقضي بأنه : لا يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة .

ولإختبار هذا الفرض تم تطبيق نموذج الإنحدار على النحو التالي :

$$(ARRT) = \beta_0 + \beta_1 RACF + \beta_2 Firm\ Size + \beta_3 Lev + \beta_4 Audit\ SIZE + £$$

حيث أن :

ARRT توقيت إصدار تقرير المراجعة

RACF مخاطر منشأة عميل المراجعة (بشكل عام)

Firm Size حجم الشركة للفترة الحالية

LEV الرفع المالي للفترة الحالية

Audit SIZE حجم مكتب المراجعة للفترة الحالية .

جدول رقم (٩)

نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لنموذج الفرض الرئيسي الأول

المتغيرات المستقلة	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية T	مستوى الدلالة
C	١١٢.٦٦٤١-	٥٣.٢٥٥٤	٢.١٥٣٦-	٠.٠٣٢٧
RACF	٠.٠٥٣٤٦١	٠.٠٢٢٧٨	٣.٨٤٧٥٢	٠.٠٠٠١
FSIZE	١.٠٦٦٤٤٢	٠.٣٥٧٤٨٦	٣.٠٥٤٧٦	٠.٠٠١٢
LEV	٠.١٤٣٦٨٦	٠.٤٦٧٨٤٦	٠.٤٨٧٨٦٢	٠.٠٠١٥
Audit SIZE	٠.٠٨٣٤٤٢	٠.١٠٣٨٤٦	٠.٨٢٥٣٣١	٠.٠٠١٣
R-squared	٠.٢٣٨٤٦٥	Mean dependent var		٠.٠٥٥٤٨
Adjusted R-squared	٠.١٦٥٣٣٢	S.D. dependent var		٠.٠٩٣٥١٣
S.E.of regression	٠.٨٩٥٥٤٢	Akaike info criterion		٢.٦٤٧٣٢٤
Sum squared resid	٢٢٨.٤٥٢١	Schwarz criterion		٢.٧٥٧٥٥٢
Log likelihood	٣٨٧.٠٤٦٩-	Hassan- Quinn criter		٢.٦٣٥٥٤١
F-statistic	٨.١٣٤٨٦١	Durbin – Watson stat		٢.٢٨٤٨٦٧
Prob (F statistic)	٠.٠٠٠			

١- وفي ضوء ما جاء بالجدول السابق يتضح للباحثة أن قيمة مستوى الدلالة الخاص بإختبار معنوية مخاطر منشأة عميل المراجعة مع توقيت إصدار تقرير المراجعة أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) ، وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر منشأة عميل المراجعة (المتغير المستقل) وتوقيت إصدار تقرير المراجعة (المتغير التابع) ، وهذا ما يعني رفض الفرض العدم الأول الرئيسي وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه **"يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة"**

٢- أن قيمة مستوى الدلالة الخاص بالحد الثابت (C) وكل من وحجم الشركة (FSIZE) ، الرافعة المالية (LEV) ، وحجم مكتب المراجعة (Audit SIZE) أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود تأثير معنوي بين مخاطر منشأة عميل المراجعة للشركة (i) في الفترة الزمنية (T) وبين كل من حجم الشركة (FSIZE) ، الرافعة المالية (LEV) ، وحجم مكتب المراجعة (Audit SIZE) .

٥/٩/٢ نتيجة إختبار الفرض الفرعي الأول : "لا يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل المخاطر التشغيلية بمنشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة"

<u>ولإختبار هذا الفرض تم تطبيق نموذج الإنحدار على النحو التالى :</u>

$$(ARRT) = \beta_0 + \beta_1 OR + \beta_2 \text{ Firm Size} + \beta_3 Lev + \beta_4 \text{ Audit SIZE} + £$$

حيث أن :

OR المخاطر التشغيلية .

جدول رقم (١٠)

نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لنموذج الفرض الفرعي الأول

المتغيرات المستقلة	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية T	مستوى الدلالة
C	٦٦,٣٥٧٤-	٢٢.٧٢٥٧	٢.٣٨٦٤٦٨-	٠.٠٢١٧
OR	٠.٤٥٤٦١٢	٠.٢٧٤٦٦	١٥.٥٥٤٦٦	٠.٠٠٠٠
FSIZE	١.٠٢٨٤٢٢	٠.٠٨٤٧١	٦.٦٥٤٣٢-	٠.٠٠٠٠
LEV	٢.٢٨٦٧٤٥-	٠.٢٨٦٤١	١١.٩٥٣١١-	٠.٠٠٠٠
ROA	٠.٠١٦٧٤٦	٠.٠٥٦٨٩٦	٠.٢٧٤١٦٤	٠.٨٥٤٢٣
R-squared	٠.٩٣٥٤٦	Mean dependent var		١,٠٥٤٣٣
Adjusted R-squared	٠.٨٥٤١٤٣	S.D. dependent var		١.٥١٤٤٦٨
S.E.of regression	٠.٤٥٤٦٨٢	Akaike info criterion		١.٢٥٤٦٧٦
Sum squared resid	٥٤.٨٣٥٣١	Schwarz criterion		١,٣٥٥٣٤٦
Log likelihood	-١٧٤.٩٥٤٢	Hannan- Quinn criter		١.٣٦٨٤٦
F-statistic	٣٢١.٦٥٣٤	Durbin – Watson stat		١.٥٥٥١٣١
Prob (F statistic)	٠.٠٠٠			

١- وفي ضوء ما جاء بالجدول السابق يتضح للباحثة أن قيمة مستوى الدلالة الخاص بإختبار معنوية بالمخاطر التشغيلية (المتغير الفرعي الأول للمتغير المستقل) مع توقيت إصدار تقرير المراجعة أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر التشغيلية (المتغير الفرعي الأول للمتغير المستقل) وتوقيت إصدار تقرير المراجعة (المتغير التابع) ، وهذا ما يعني رفض الفرض العدم الفرعي الأول وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه **"يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل المخاطر التشغيلية بمنشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة"**

٢- أن قيمة مستوى الدلالة الخاص بالحد الثابت (C) وكل من وحجم الشركة (FSIZE) ، الرافعة المالية (LEV) ، وحجم مكتب المراجعة (Audit SIZE) أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود تأثير معنوي بين المخاطر التشغيلية للشركة (i) في الفترة الزمنية (T) وبين كل من حجم الشركة (FSIZE) ، الرافعة المالية (LEV) ، وحجم مكتب المراجعة (Audit SIZE) .

٥/٩/٣ نتيجة إختبار الفرض الفرعي الثاني : "لا يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل المخاطر المالية بمنشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة".

ولإختبار هذا الفرض تم تطبيق نموذج الإنحدار على النحو التالي

$$(ARRT) = \beta_0 + \beta_1 FR + \beta_2 Firm\ Size + \beta_3 Lev + \beta_4 Audit\ SIZE + £$$

حيث أن :

FR: المخاطر المالية.

جدول رقم (١١)

نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لنموذج الفرض الفرعي الثاني

المتغيرات المستقلة	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية T	مستوى الدلالة
C	٦٤,٥٤١٦-	٠.٣٥٨٤٢	٧٢.٢٥٨٤١-	0.0061
FR	٠.٤٣٥٨٤٣	٠.٢٨٤٦٣	٠.٥٢٥١٥	0.0000
FSIZE	١.٠٥٤٨٦٣	٠.٥٣٤٦٨	٠.٢٦٨٤١٧	0.0001
LEV	٢.٨٤٦٨٦-	٠.٢٨٦٧١	٠.٥٦٨١٣٣-	0.0000
ROA	٠.٠١٥٤٨٦	٠.٠٣٥٤٦١	٠.٠٣٦٥٦	0.0000
R-squared	٠.٩٦٥٤٥١	Mean dependent var		١,٠٥٢٥١٣
Adjusted R-squared	٠.٩٢١٤٦٦	S.D. dependent var		١.٥١٤٤٦٨
S.E.of regression	٣٥١.٥٤١٢	Akaike info criterion		١.٢٥٤٦٧٦
Sum squared resid	٠,٠٠٠	Schwarz criterion		١,٣٥٥٣٤٦
Log likelihood	١.٥٨٤٦٦٣	Hannan- Quinn criter		١.٣٦٨٤٦
F-statistic	٨,٣٤٨٧٢	Durbin – Watson stat		١.٥٥٥١٣١
Prob (F statistic)	٠.٠٠٠			

١- وفي ضوء ما جاء بالجدول السابق يتضح للباحثة أن قيمة مستوى الدلالة الخاص بإختبار معنوية بالمخاطر المالية (المتغير الفرعي الثاني للمتغير المستقل) مع توقيت إصدار تقرير المراجعة أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المالية (المتغير الفرعي الثاني للمتغير المستقل) وتوقيت إصدار تقرير المراجعة (المتغير التابع) ، وهذا ما يعني رفض الفرض العدم الفرعي الثاني وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه **" يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل المخاطر المالية بمنشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة"**

٢- أن قيمة مستوى الدلالة الخاص بالحد الثابت (C) وكل من وحجم الشركة (FSIZE) ، الرافعة المالية (LEV) ، وحجم مكتب المراجعة (Audit SIZE) أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود تأثير معنوي بين المخاطر المالية للشركة (i) في الفترة الزمنية (T) وبين كل من حجم الشركة (FSIZE) ، الرافعة المالية (LEV) ، وحجم مكتب المراجعة (Audit SIZE) .

5/٩/4 نتيجة إختبار الفرض الفرعي الثالث : "لا يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر الغش والاحتيال بمنشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة".

<u>ولإختبار هذا الفرض تم تطبيق نموذج الإنحدار على النحو التالي</u>

$$(ARRT) = \beta_0 + \beta_1 FDR + \beta_2 Firm\ Size + \beta_3 Lev + \beta_4 Audit\ SIZE + £$$

حيث أن :

FDR: مخاطر الغش والاحتيال.

جدول رقم (١٢)

نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لنموذج الفرض الفرعي الثالث

المتغيرات المستقلة	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية T	مستوى الدلالة
C	٠.٢٥٤٣٥	٠.٠٨٥٤٥٣	٢.٥٥١٥٣	0.0118
FDR	٠.٣٦٥٤٣٥	٠.٠٢٨٤٣١	٢.٦٥١٣٥	0.0130
FSIZE	٠.٢٥٣٤٨٦	٠.٠٧٣٥٤٣	٣.٢٧٥٤٣	0.0011
LEV	٠.٢٣٥٨٤٣	٠.٠٧٣٦٤٥	٢.٥٣١٥٤	0.0167
ROA	٠.٠٥٣٤٨٣	٠.٠٢٢٥٤٣	٢.٣٣٥٨٢	0.0234
R-squared	٠.٠٠١٥٤٣	Mean dependent var		١,٠٥٢٥٧٤
Adjusted R-squared	٠.٠٠٥٣٥١	S.D. dependent var		١.٥٣٥١٣
S.E.of regression	٠.٠١٥٤٦٤	Akaike info criterion		١.٢٨٤٦٨٣
Sum squared resid	٠.005٥٤٥	Schwarz criterion		١,٣٣٤٨٦٤
Log likelihood	٠.٠٠٣٣٥٤	Hannan- Quinn criter		١.٣٣٥٤٥٢
F-statistic	٢.٢٣٨٤٦٣	Durbin – Watson stat		١.٥٢١٥٣٤
Prob (F statistic)	٠.٠٠٠			

١- وفي ضوء ما جاء بالجدول السابق يتضح للباحثة أن قيمة مستوى الدلالة الخاص بإختبار معنوية بمخاطر الغش والاحتيال (المتغير الفرعي الثالث للمتغير المستقل) مع توقيت إصدار تقرير المراجعة أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الغش والاحتيال (المتغير الفرعي الثالث للمتغير المستقل) وتوقيت إصدار تقرير المراجعة (المتغير التابع) ، وهذا ما يعني رفض الفرض العدم الفرعي الثالث وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه **"يوجد تأثير معنوي لدور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر الغش والاحتيال بمنشأة عميل المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة"**.

٢- أن قيمة مستوى الدلالة الخاص بالحد الثابت (C) وكل من وحجم الشركة (FSIZE) ، الرافعة المالية (LEV) ، وحجم مكتب المراجعة (Audit SIZE) أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود تأثير معنوي بين مخاطر الغش والاحتيال للشركة (i) في الفترة الزمنية (T) وبين كل من حجم الشركة (FSIZE) ، الرافعة المالية (LEV) ، وحجم مكتب المراجعة (Audit SIZE) .

النتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية للبحث :

أولاً – النتائج :

من خلال إستعراض الباحثة لأدبيات موضوع البحث ، ورصد متغيراته ، وإستعراض محاوره ، تم رصد مجموعة من النتائج النظرية والعملية تمثلت في الآتي :

- **النتائج النظرية :**

١- أصبح للتكنولوجيا دوراً هاماً وفعالاً في الآونة الأخيرة ، حيث أن تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي أصبحت أدوات واعدة لاكتشاف الأنماط غير الطبيعية في البيانات والتوصل بشكل كبير إلى مواطن المخاطر لدى منشآت عميل المراجعة .

٢- يعد الفهم العميق لطبيعة مخاطر عميل المراجعة وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها من الآليات الهامة لدى مراقبي الحسابات لتعزيز الفاعلية والكفاءة على عملية مراجعة الخارجية ، بالإضافة إلى دعم موثوقية المعلومات المالية وحماية مصالح المستثمرين وأصحاب المصلحة ودعم سلامة الأسواق المالية .

٣- يتطلب تحديد التوقيت الأمثل لتقرير المراجعة حكمًا مهنيًا رصينًا من المراجع بعيداً عن الضغوط غير الملائمة .

٤- التخطيط المبكر لعملية المراجعة (المراجعة المستمرة) والتواصل الفعال يمثلان مع العميل مفتاح إدارة التوقيت بكفاءة بما يعزز التوقيت المثالي لإصدار تقرير المراجعة .

٥- أن الإفصاح عن أسباب تأخر توقيت إصدار التقرير عن المواعيد المتوقعة أو المعتادة يُعزز من المساءلة والثقة بما يدعم مبدا الشفافية.

٦- أن تأخر إصدار القوائم المالية يمكن أن يؤدي إلى فجوة معلومات كبيرة والتي بدورها تتسبب في تعرض المنشآت للعقوبات والدعاوي القضائية ، وقد أدى وجود فجوة زمنية بين تاريخ إنتهاء السنة المالية للمنشآت وتاريخ الإفصاح عن تقاريرها المالية إلى زيادة الإهتمام بتوقيت إصدار تقرير المراجعة ومحدداته وأبعاده .

٧- أن إستقلالية مراقب الحسابات ومدى قدرته على إنجاز مهامه وعدم إنشغاله بأعباء أخرى يمكن أن يؤثر على هذا التوقيت .

٨- تعد مهارة فريق عمل المراجعة ومدى قدرتهم على تطبيق أدوات التكنولوجيا الحديثة في عملية المراجعة من الآليات الفاعلة التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على توقيت إصدار المراجعة.

٩- أن تجاهل المؤشرات الحمراء للمخاطر المالية أو محاولة إخفاءها لا يؤدي فقط إلى تأخر التقرير، بل يزيد من احتمالية إصدار تقرير مراجعة مُتحفظ أو حتى رأي سلبي أو إبداء تحفظ حول الاستمرارية ، مما يزيد الضرر على السمعة والقيمة السوقية للمنشأة .

١٠- أن المنشآت التي تتجاهل مؤشرات الخطر، أو تضع عراقيل أمام مراقب الحسابات، أو تحاول التستر على الحقائق، تدفع ثمناً باهظاً يتمثل في: تأخر كارثي لإصدار التقرير ، رأي مراجعة سلبي أو مشروط يهز ثقة السوق ، غرامات وعقوبات تنظيمية وقضائية ، وضرر لا يُعوض للسمعة والقيمة السوقية .

١١- أن ضمان توقيت إصدار التقرير في ظل مخاطر الاحتيال يبدأ ببناء مناعة مؤسسية ضد الفساد، بما يدعم ثقة أصحاب المصالح.

- **النتائج العملية :**

١- أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية بين دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر منشأة عميل المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة .

٢- أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية بين دور مراقب الحسابات في تحليل المخاطر التشغيلية بمنشأة عميل المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة .
٣- أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية بين دور مراقب الحسابات في تحليل المخاطر المالية بمنشأة عميل المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة .
٤- أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية بين دور مراقب الحسابات في تحليل مخاطر الغش والاحتيال بمنشأة عميل المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة .

ثانياً – التوصيات :

في ضـوء النتائج التي تم التوصـل إليها في كل من البحث النظرية والعملية ، توصـى الباحثة بما يلى :

١- يجب على مراقبي الحسابات تحديد الإجراءات الصحيحة والدقيقة لمواجهة تقييم مخاطر عميل المراجعة ، كما أن الحوكمة الرشيدة داخل المنشآت تمثل درعاً واقياً في مواجهة تلك المخاطر .
٢- على مراقبي الحسابات إستخدام أدوات ونماذج تقييم مخاطر ديناميكية تراعي طبيعة نشاط عميل المراجعة وحجم المنشأة ، وذلك بإستخدام بعض أداوات التقييم مثل: تحليل نقاط القوة والضعف **(SWOT Analysis)** لتحديد مستوى المخاطر ، تطبيق مصفوفة الأولويات لتحديد المخاطر الحرجة التي تستدعي مزيداً من الوقت في أداء عملية المراجعة .
٣- تحسين التخطيط الزمني لعملية المراجعة ، حيث يتم من خلال تلك العملية : تقسيم عملية المراجعة إلى مراحل قصيرة ، مع تحديد مواعيد تسليم واضحة لكل مرحلة ، تخصيص فترات مراجعة مكثفة للأنشطة والعمليات مرتفعة المخاطر مع بداية التخطيط لعملية المراجعة ، وذلك بهدف تفادي التأخر في إصدار تقرير المراجعة .
٤- تعزيز التواصل بين المراجع والعميل ، حيث يتم من خلال تلك العملية : اجتماعات تنسيقية مبكرة مع إدارة العميل لشرح تأثير المخاطر على توقيت التقرير ، إصدار تقارير مرحلية (Interim Reports) لتسريع عملية المراجعة النهائية ، وإنشاء قنوات اتصال مباشرة (مثل فريق مشترك بين المراجع والعميل) لمعالجة المعوقات فورًا.
٥- الاستفادة من المعايير والتقنيات الحديثة ، حيث يمكن من خلال تلك العملية : تطبيق معايير المراجعة الدولية (ISA) التي تساهم في تحقيق التوازن الأمثل بين الجودة والوقت مثل: ISA 300 (تخطيط المراجعة) لربط المخاطر بالجدول الزمني، وISA 330 (استجابة المراجع للمخاطر).
٦- العمل على رفع مهارة فريق عمل المراجعة وتنمية قدرتهم على تطبيق أدوات التكنولوجيا الحديثة في عملية المراجعة نظراً لما لذلك من تأثير كبير على توقيت إصدار المراجعة.

ثالثاً – التوجهات المستقبلية للبحث :

في ضوء مشكلة البحث وما إنتهى إليه من نتائج وتوصيات تود الباحثة الإشارة إلى بعض مجالات وتوجهات البحث المستقبلية ذات الصلة أهمها ما يلي :

١- مدى تأثير التقديرات المحاسبية المعقدة كمصدر لمخاطر العميل على توقيت إصدار التقرير.
٢- دور الإفصاح عن مخاطر الاستدامة في زيادة تأخر إصدار تقارير المراجعة .
٣- مخاطر الاعتماد على نظم معلومات إلكترونية في منشأة العميل وتأثيرها على توقيت المراجعة .

قائمة المراجع :

أولاً – المراجع العربية :

١- أبو جبل، نجوى محمود أحمد، (٢٠٢١) ، دراسة تحليلية لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وإضافة قيمة للمنشأة للحد من تحديات جائحة كورونا. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا،ع١.

٢- رجب، نشوى شاكر علي، (2018) ، أثر التعثر المالي على العلاقة بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وعائد السهم من منظور محاسبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (22)، العدد الثاني، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس .

٣- السواح ، تامر إبراهيم ، (٢٠٢٠) ، أثر فترة إرتباط مراجع الحسابات بعملية وفاعلية لجنة المراجعة على تأخير تقرير المراجعة – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية ، كلية التجارة – جامعة بني سويف ، المجلد ٩، العدد٣.

٤- السيد، محمد صابر حمودة ، (٢٠١٨) ، "أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع – دراسة تطبيقية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.

٥- شحاتة، شحاتة السيد ، (٢٠٢٠) ، إطار مقترح لإسناد وظيفة المراجعة الداخلية بدوريها الاستشاري والتوكيدي في مجال إدارة المخاطر في الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم . مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص.

٦- صالح ، محمد ، ويحي ، على مشبب ، ومريع ، مريع سعد ، (٢٠٢٢) ، "أثر خصائص لجنة المراجعة على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات : دراسة تطبيقية على الشركات السعودية" ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد ٤٢ ، عدد ٣ .

٧- الصيرفي، أسماء أحمد أحمد ، (٢٠١٧) ، "نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة - دراسة تطبيقية" ، مقارنة مجلة المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف، العدد الثاني .

٨- الصيرفي، أسماء أحمد أحمد ، (٢٠٢١) ، "أثر مخاطر أعمال عميل المراجعة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية لديه على قرار مراقب الحسابات بالإعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية : دراسة تجريبية" ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية الأعمال - جامعة الإسكندرية، المجلد ٥ ، العدد ٣ .

٩- عبد العاطي، سامي، (٢٠٢٠) ، العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وتوقيت إصدار التقارير المالية، مجلة البحوث المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٥، العدد ١.

١٠-عمر ، أحمد ؛ يني ، شريف ؛ حسن ، سناء ، **(٢٠٢٣)** ، دور التخصص المهني والمراجعة المشتركة في تخفيض مخاطر أعمال العميل لترشيد قرار منح الائتمان ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلد ٣٧ ، العدد ٢ .

١١-محمد ، أحمد سليم ، **(٢٠٢١)** ، "قياس تأثير الكفاءة الإستثمارية على تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة" (دراسة تطبيقية على الشركات المصرية غير المالية المقيدة بالبورصة) ، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٥ ، العدد ٢.

١٢-مطاوع ، أحمد كمال ، **(٢٠١٩)** ، "أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات (دراسة تطبيقية)" ، مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٣ ، العدد ٢ .

١٣-الهيئة العامة للرقابة المالية ، **(٢٠١٩)** ، قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وفقاً لقرار مجلس إدار الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته .

١٤-الوكيل ، حسام السعيد ، **(٢٠٢٠)** ، "أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية" (دراسة تطبيقية) ، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢.

١٥-وهدان ، محمد ؛ الخولي ، أسامة ؛ النجار محمد ، **(٢٠٢١)** ، أثر تقييم مراقب الحسابات لمخاطر أعمال العميل على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية ، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية ، كلية التجارة – جامعة بنها ، العدد ١ .

ثانياً – المراجع الأجنبية :

1- Abernathy, J., M. Barnes, C. Stefaniak and A. Weisbarth, **(2021)**. "An International Perspective on Audit Report Lag: A Synthesis of the Literature and Opportunities for Future Research." International Journal of Auditing 21(1) .

2- Alazzabi, W. Y. E., Mustafa, H., and Karage, A. I. **(2023)**. Risk management, top management support, internal audit activities and fraud mitigation. Journal of Financial Crime, 30(2).

3- Azzam, M., Alrabba, H., AlQudah, A., and Mansur, H. **(2020)**. A study on the relationship between internal and external audits on financial reporting quality. Management Science Letters, 10(4).

4- Boshoff, C.W.H. and Wesson, N. **(2019)**, "A comparison of quartile calculation methods to measure audit report lag", Management Dynamics, Vol. 28, No. 2 .

5- Botha, A., and Badenhorst-Weiss, J. **(2019)**. Risk Management in a Bulk coal Export Logistic Chain: A Stakeholder Perspective. Journal of Transport and Supply Chain Management, 13, Article No. a424. https://doi.org/10.4102/jtscm.v13i0.424 .

6- Choi, J., and Park, H. J. **(2021)**, "Business strategy and audit efforts focusing on audit report lags: an empirical study in Korea", The Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol. 8, No. 7.

7- Gontara, H., Khelil, I., and Khlif, H. **(2022)**. The association between internal control quality and audit report lag in the French setting: the moderating effect of family directors. Journal of Family Business Management.

8- Habib, A., Bhuiyan, M. B. U., Huang, H. J., and Miah, M. S. **(2019)**. Determinants of audit report lag: A meta-analysis. International journal of auditing, 23(1).

9- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). **(2021)**. ISA 315 (Revised 2019): Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement. New York: IFAC, Available at: https://www.ifac.org/system/files/publications/files/ISA-315-Revised-2019

10- Jacoby, G., Li, J and ,.Liu, M .**(2019)** .Financial distress, political affiliation and earnings management: the case of politically affiliated private firms. The European Journal of Finance, 25(6) .

11- Juwita, Ratna, T, Sutrisno and Hariadi, Bambang **(2020),** "Influence of Audit Committee and Internal Audit on Audit Report Lag: Size of Public Accounting Firm as a Moderating Variable", International Journal of Research in Business & Social Science", Vol. 9, No. 1.

12- Kalogiannidis, Stavros, Kontsas, Stamatis, Kalfas, Dimitrios and Chatzitheodoridis ,Fotios, **(2024)**, Operational risk management in managerial accounting: a comprehensive examination of strategies and implementation in medium size organizations, Operational Research, Vol. 24.

13- Le, Thi Tam, Nguyen, Thi Mai Anh, Do, Van Quang , and Ngo Thi Hai Chau , **(2022)**, Risk-based approach and quality of independent

audit using structure equation modeling – Evidence from Vietnam, European Research on Management and Business Economics, Vol. 28. No. 3.

14- Levytska, S., Pershko, L., Akimova, L., Akimov, O., Havrilenko, K., and Kucherovskii, O. **(2022)**. A risk-oriented approach in the system of internal auditing of the subjects of financial monitoring. International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting, 14(2).

15- Lo, L. H., Lin, F. L., and Wong, J. **(2019)**.Partner-to-staff ratio, audit office size and audit quality. Master's thesis, Tilburg University.

16- Pizzini, Mina, Lin, Shu and Ziegenfuss, Douglas, **(2015)**, "The Impact of Internal Audit Function Quality and Contribution on Audit Delay", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 34, No.1.

17- Rahaman, Mustafizur and Bhuiyan Borhan Uddin , **(2024)**, Audit report lag and key audit matters in Australia, International Journal of Disclosure and Governance, Vol. 22 .

18- Rosliana, Elliany, and Handayani, Wiwin , **(2022)**, Implementation of Fraud Risk Management to Minimize Fraud Risk in Wanda Putra Kencana Surabaya, SINOMICS JOURNAL , Vol. 1 , Issue.5 .

19- Sigidov, Y., Petrov, A. M., Osmonova, A. A., Zhukova, G. S., and Kostenko, Y. O. **(2021)**. Analysis of financial risks in the financial and economic security management system of the enterprise. Studies of Applied Economics, 39(6).

The Role of the Auditor in Analyzing the Risks of the Audit Client's Establishment and Its Impact on the Timing of the Audit Report Issuance

(Applied Study)

Abstract:

Objective: To measure the role of the auditor in analyzing the risks of the audit client's establishment and its impact on the timing of the audit report issuance.

Design and Methodology: The researcher relied on content analysis to examine the financial reports of a sample of (52) companies listed on the Egyptian Stock Exchange (EGX100) during the period from 2019 to 2023. The sample received (309) observations to test the research hypotheses. Appropriate statistical methods were used and applied using the SPSS V.24 program to analyze the results and test the hypotheses.

Results and Recommendations: The results indicated the existence of an inverse relationship between the role of the auditor in analyzing the risks of the audit client's establishment and the timing of issuing the audit report. The researcher also recommended that auditors should determine the correct and accurate procedures for confronting the assessment of the audit client's risks, and that good governance within establishments represents a protective shield in confronting these risks.

Originality and Scientific Contribution: This study is one of the first Arab studies to address the role of the auditor in analyzing the risks of an audit client's organization and its impact on the timing of issuing the audit report. It also provides practical evidence from the Egyptian context in light of the interests of stakeholders in the research variables.

Keywords: Auditor - Audit Client's Organization's Risks - Audit Report Timing.